تقرير الوضع المائي في موريتانيا لعام ٢٠١٢

MEWINA
مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
Monitoring and Evaluation for Water In North Africa

CEDARE
سـيدارى

N-AMCOW

African Water Facility
Facilité africaine de l'eau
Mobilising Resources for Water in Africa

الجهة المانحة: المرفق الأفريقى للمياه/بنك التنمية الأفريقى
الجهة المستفيدة: مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدارى)
رقم الاتفاقية الخاصة بمنحة المرفق الأفريقى للمياه: 5600155002351
رقم تعريف المشروع: P-Z1-EAZ-027
عنوان التقرير: تقرير الوضع المائي في موريتانيا لعام ٢٠١٢
نوع التقرير: تقرير وطني
النسخة: العربية، التقرير النهائى
الدولة: موريتانيا
الإقليم: شمال أفريقيا
أعد التقرير: اسان جاي
ساهم فى إعداد التقرير: الوحدة الوطنية للمشروع في موريتانيا
الإشراف والمراجعة: أ.د.م. خالد أبوزيد، م. محمد الرودى
التصميم والتنسيق: م. تامر الحكيم
تاريخ التقرير: فبراير ٢٠١٥

يشار إلى هذا التقرير كما يلي:
وزارة المياه والصرف الصحي بموريتانيا، سيدارى، اسان جاي (٢٠١٥)، "تقرير الوضع المائي في موريتانيا لعام ٢٠١٢" مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا (مونا) وزارة المياه والصرف الصحي - موريتانيا، برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية - سيدارى

المحتويات

١. المقدمة ٦

٢. الأهداف الوطنية والقارية والعالمية ٧

٢-١- الأهداف الوطنية ٧

٢-٢- الأهداف القارية ٨

٢-٣- الأهداف العالمية ٢٩

٣. المؤشرات الوطنية لحالة المياه ٣٠

٤. تحليل حالة المياه في موريتانيا ٣٨

٥. الخاتمة والتوصيات ٤٧

٦. المرفقات ٤٨

قائمة الجداول

جدول ١. عرض لتفاصيل الأهداف المختلفة للمجلس الأفريقي لوزراء المياه، ومستوى تحقيق هذه الأهداف في موريتانيا عام ٢٠١٢.... ٨

جدول ٢. بيان المعلومات الخاصة بخلفية البلد ١٤

جدول ٣. بيان تقييم أداء الدولة في مجال المياه والصرف الصحي ١٧

جدول ٤. القائمة الكاملة لقيم المؤشرات ٣١

قائمة الأشكال

شكل ١. توزيع الموارد المائية المتجددة ٣٩

شكل ٢. استخدامات المياه في موريتانيا ٤٠

شكل ٣. مصادر المياه الخضراء المتجددة في موريتانيا ٤٠

شكل ٤. مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية في موريتانيا ٤١

شكل ٥. السحوبات في القطاعات المختلفة في موريتانيا ٤١

شكل ٦. الاستخدام الزراعي للمياه الزرقاء والخضراء في موريتانيا ٤٢

شكل ٧. الاستخدام الزراعي للمياه الزرقاء والخضراء في موريتانيا ٤٢

شكل ٨. معدل الحصول على المياه في ٢٠١٢ ..... ٤٣

شكل ٩. معدل الحصول على خدمة الصرف الصحي في ٢٠١٢ ..... ٤٣

شكل ١٠. الطاقة الكهرومائية ٤٥

شكل ١١. الموارد المائية للفرد ٤٥

شكل ١٢. نصيب الفرد من استخدام المياه ٤٦

شكل ١٣. المواقع والأراضي الرطبة ٤٦

الإختصارات

BCM :	مليار متر مكعب
CEDRAE :	مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا
MC :	متر مكعب
ONM :	المكتب الوطني للأرصاد الجوية
ONS :	المكتب الوطني للإحصاء
GIRE :	الإدارة المتكاملة للموارد المائية
MCM:	مليون متر مكعب
M&E :	المراقبة والتقييم
MHA :	وزارة المياه والصرف
CNRE :	المركز الوطني لمصادر المياه
DH :	إدارة المياه
DA :	إدارة الصرف
ONAS :	المكتب الوطني للصرف
DAR :	إدارة تطوير الريف
DPSC :	إدارة التخطيط والمراقبة والمساعدة
DPSE :	إدارة سياسات المراقبة والتقييم

١. المقدمة

نظرا لموقعها في شمال غرب أفريقيا بين خطوط العرض الخامسة عشر والسابعة عشر الشمالية يحد موريتانيا المحيط الأطلنطي من الغرب ويمتد بطول ٧٢٠ كيلومتر وتبلغ مساحة الدولة ١٠٨٥٠٠ كيلومتر مربع وتعد نسبة الأراضي الزراعية أقل من ١٪ من الأراضي الوطنية وتتنوع المناطق المزروعة وفقا لهطول الأمطار وسجل الجزء الأكبر في الدولة نسبة هطول للأمطار بمقدار حوالي ٢٠٠ MM/ في السنة وانقسمت نسبة سحوبات المياه على النحو الآتي: ٨٨٪ للزراعة وتربية المواشي و٩٪ للاستهلاك المنزلي و٣٪ للمجال الصناعي. وأدت أحداث الجفاف المتكررة إلى حدوث هجرة الريف بأعداد هائلة تجاه المراكز الحضرية وزيادة في عدد المجتمعات الريفية ونتج عن هذا التحول ضغطا كبيرا على مياه الشرب الموجودة والبنى التحتية للصرف الصحي. ووفقا للبيانات التي جاءت في التقرير العالمي للتنمية البشرية عام ٢٠٠٧ الذي أعلنه برنامج الامم المتحدة الإنمائي، استقر مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا على ٠,٥٥ وهذا يتوافق مع المرتبة رقم ١٣٧ من ١٧٣ دولة من حيث الترتيب في التقرير.

وبهدف دعم قدرات دول منطقة شمال أفريقيا فيما يتعلق بالمراقبة والتقييم لقطاع المياه من خلال تنمية آليات مراقبة قوية ودقيقة تتيح لهم صياغة تقرير سنوي مأخوذ من الملاحظات الدقيقة التي تقدم خلال فترة زمنية عن حالة المياه باستخدام مؤشرات في غاية الدقة وبيانات متسقة متفق عليها، يجري تنفيذ مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه والصرف الصحي بدول شمال افريقيا (موينا) تحت رعاية المجلس الأفريقي لوزراء المياه. ويتم تمويله من بنك التنمية الأفريقي وتطبيقه على المستوى الإقليمي من خلال مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا – سيداري وعلى المستوى القُطري من خلال وحدة وطنية للمشروع.

تتطلب عملية صناعة القرار الملائمة معرفة مسبقة لحالة المياه في موريتانيا مع الوضع في الاعتبار نوعية المياه بما أنها مسألة متداخلة لم تكن مربوطة سابقا سواء بقطاع واحد أو بجميع القطاعات التي تتعامل مع التنمية البشرية.

ويعني مصطلح «حالة المياه» هي حالتها في قطاعات مختلفة للتنمية البشرية المبينة في القيم لمؤشرات المياه المختلفة التي تثبت أن المياه أداة مشتركة بين القطاعات وتساهم في اتخاذ القرارات بالنسبة لصانعي القرارات.

حدد التنسيق الإقليمي والوطني للمشروع بعض المؤشرات ووضعها في ١٥ فئة. وقد جرت عملية دقيقة لجمع البيانات لتوضيح المؤشرات.

وبالعزم على مراقبة تنمية تلك المؤشرات للسنوات القادمة، فقد تم اختيار مؤشرات عام ٢٠١٢ بصفتها الأساس الذي ستقوم عليه البيانات.

وسيكون لهذا التقرير هدفا وهو معالجة حالة المياه في موريتانيا ومفصلا كالآتي: ١) تقديم؛ ٢) الأهداف الوطنية والقارية والعالمية، ٣) المؤشرات المحلية؛ ٤) قيمة المؤشرات عام ٢٠١٢؛ ٥) تحليل شامل لحالة المياه محليا؛ ٦) خاتمة وتوصيات.

٢. الأهداف الوطنية والقارية والعالمية

٢-١- الأهداف الوطنية

ممن أجل مواجهة القضايا المتعلقة بنقص توفير المياه أعدت الحكومة هدفا أساسيا للتحسين من الوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي وذلك فيما يتعلق بالكمية والجودة والأسعار الميسورة للجميع على نحو مستدام.

على الجانب الآخر مع تبني موريتانيا للهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالمياه والذي ينطوي على تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، صار تقييم الوضع الراهن لإمداد المياه وتغطية الصرف الصحي أكثر صلة بالموضوع.

فيما يتعلق بالوصول إلى الإمداد المُحسن للمياه، فإن أكثر من نصف نسبة السكان لم تتمتع بالوصول إلى مياه الشرب في ٢٠٠٩ وحدثت زيادة قدرها ٣٣٪ في نسبة السكان ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٥. هذا يعني أنه في الوقت الراهن ١,٢ مليون شخص لا يتمتعوا بالوصول إلى إمداد مُحسن للمياه، أي حوالي ٣٠٪ من نسبة السكان.

وبخصوص الصرف الصحي، يتعلق تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بمعدل تغطية يبلغ ٦٣٪ في عام ٢٠١٥ مقابل حوالي ٢٠٪ في عام ٢٠٠٤. لهذا ينبغي أن تُبذل المجهودات من أجل توفير فرص الوصول إلى الصرف الصحي لحوالي ١,٥ مليون شخص في الفترة ما بين ٢٠٠٥ و٢٠١٥ (في المناطق الريفية والحضرية)، وهو ما يعني معدل سنوي قدره ١٥٠٠٠٠ شخص أو بدلا من ذلك ٢٥٦٨٥ أسرة معيشية.

وسيبحث في كيفية تحقيق الأهداف العامة من خلال الأهداف المحددة الآتية: أولا) تحسين سهولة الوصول إلى مياه الشرب؛ ثانيا) تحديد مصادر المياه البديلة؛ ثالثا) تطوير المياه السطحية؛ رابعا) تحسين أحوال شبكات الصرف؛ خامسا) تعزيز الشراكات العامة والخاصة في مجال المياه وسادسا) بناء قدرات العديد من الأطراف المعنية بهذا المجال.

أما فيما يخص الوصول إلى المياه، سوف توجه المجهودات إلى: (أ) التحسين من مستوى الإنتاج والتوزيع؛ (ب) دعم مستوى الجودة والخدمة في الضواحي والمناطق الفقيرة من خلال الوصول المباشر إلى شبكة مياه الشرب العامة (وصلات خاصة)؛ (ج) دعم التصنيع المحلي لمواسير مياه الشرب والصرف؛ (د) تحسين القدرة الإستيعابية من خلال إتقان اساليب الحفر وشراء المواد الخاصة بالمعدات؛ (هـ) شراء معدات الصرف التي تعمل بالطاقة الشمسية عوضًا عن المعدات غير الصديقة للبيئة والتي تكون تكلفتها التشغيلية مرتفعة؛ (و) تطوير خدمة المياه في المناطق شبه الحضرية والريفية.

في هذا الصدد وبُغية تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية تستهدف الدولة تطوير المشاريع التالية: ١) بناء ٢٠٠ AEP بولايات مختلفة في الدولة؛ ٢) إمداد مياه الشرب من أفطوط إشارغي؛ ٣) تنفيذ برنامج لعمل أحواض لحفظ المياه مفتوحة و٤) الوصول إلى مياه الشرب للمجتمعات والتي تمر من خلالها ماسورة رئيسية من مشروع افطوط ساهلي.

وفقاً للمعرفة بالموارد المائية، تتمثل الأنشطة المتوقعة فيما يلي: (١) الترويج لإدارة الموارد المائية المتكاملة، (٢) تشجيع نقل المياه من مناطق الزيادة إلى مناطق العجز من خلال عمليات التقريب،(٣) إجراء عمليات مسح هيدروجيولوجية في مناطق مختلفة من البلاد،(٤) تنفيذ رسم خرائط الموارد المائية لكل ولاية على مستويات ملائمة، و(٥) تحديد برمترات (مقاييس) الحماية والنطاقات الاستراتيجية في المدن الكبيرة والثانوية.

فيما يتعلق بتنمية المياه السطحية، سيتم التركيز على النقاط التالية: (١) تنفيذ الأعمال الهيكلية لتعبئة المياه السطحية (السدود وأحواض الاحتجاز)، (٢) تكثيف الاستثمارات في مجال تعبئة المياه السطحية لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين للمياه، (٣) تدريب وتأهيل موارد بشرية على إدارة ومعالجة المياه السطحية، و(٤) تصميم قاعدة بيانات ونظام المعلومات الجغرافية لموارد المياه السطحية.

على مستوى المناطق الريفية وشبه الحضرية، سوف يسمح إقامة المكتب الوطني للخدمات المائية في المناطق الريفية بإمداد أفضل للمياه، وتعظيم الموارد وسوف يوقف تعددية الفاعلين وهو ما سيكون له أثرًا جيدًا على السكان.

فيما يخص التحسين من اوضاع الصرف الصحي، سوف يسمح تأسيس مكتب وطني للصرف الصحي بما يلي: (أ) تنفيذ مشروع هام للصرف الصحي

لمدينة نواكشوط و(ب) تنفيذ شبكات للصرف الصحي بمدينتي روصو ونواذيبو.

وبخصوص الترويج للشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، فإن نقاط العمل الأساسية تتعلق بالتالي: (١) تحقيق استدامة الاستثمارات المنجزة، و(٢) الإدارة الأفضل للبنى التحتية للمياه.

وأخيرًا، سوف يدعم كل هذه الإستراتيجيات والإجراءات محور لبناء القدرات للفاعلين الرئيسيين والذي سيتناول ما يلي: (أ) تطوير الموارد البشرية والمادية والمالية، (ب) تقوية الإدارات اللامركزية من خلال تزويدها بموظفين مؤهلين، (ج) تطوير الدور الإستشاري الذي تقدمه الإدارات الإقليمية للضواحي من أجل تنفيذ المشاريع.

٢-٢- الأهداف القارية

أنشئ المجلس الأفريقي لوزراء المياه عام ٢٠٠٢ لغرض أساسي مفاده تشجيع التعاون، والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر في الدول الأعضاء من خلال الإدارة الفعالة للموارد المائية في القارة، وتقديم خدمات توفير المياه.

ولقد اتفق رؤساء الدول والحكومات بالاتحاد الأفريقي على الالتزامات الواجب مراعاتها بغرض الإسراع بتحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والصرف في أفريقيا، وكلفوا المجلس الأفريقي لوزراء المياه بوضع ومتابعة استراتيجية لتنفيذ هذه الالتزامات.

وكما هو الحال بالنسبة لأهداف الألفية للتنمية، فمن المقرر أن أهداف المجلس الأفريقي لوزراء المياه صعبة التحقيق بالنسبة لأغلبية الدول الأفريقية، وبالأخص فيما يتعلق بخفض عدد الأفراد الذين لا يحصلون على مياه الشرب والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

جدول ١. عرض لتفاصيل الأهداف المختلفة للمجلس الأفريقي لوزراء المياه، ومستوى تحقيق هذه الأهداف في موريتانيا عام ٢٠١٢

فئة الأداء	المستهدف	التقدم الذي تم إحرازه من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢
المياه والطاقة	زيادة استخدام الطاقة الكهرومائية بنسبة ١٠٪ ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥	ارتفعت الطاقة الكهرومائية القائمة من ٣٠ ميجا وات عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ ميجا وات عام ٢٠١٢
المياه والزراعة	زيادة إنتاجية المياه لأغراض الزراعة المطرية والري بنسبة ٣٠٪ ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، وزيادة المساحات المروية بنسبة ٥٠٪ من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٥	ارتفعت كميات السحب لأغراض الري من ١,٤٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ إلى ١,٥ مليار متر مكعب عام ٢٠١٢ - ارتفعت المساحات المروية من ٢١٣٦٨ هكتار (عام ٢٠٠٠) إلى ٣١٠٠٠ هكتار عام ٢٠١٢
المياه للاستخدامات المتعددة	زيادة مؤشر استيفاء الاحتياجات من المياه بنسبة ١٠٪ ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥	وجود خطة قومية لتحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية يصل مؤشر استيفاء الاحتياجات من المياه إلى ١,٣٪
الأحواض المشتركة وإدارة الموارد المائية	وضع خطة قومية للإدارة الفعالة للموارد المائية بحلول عام ٢٠١٥	الإجراءات التي تم اتخاذها ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥: - الإدارة المتكاملة للحوض العابر للحدود تاوديني إيلوميدن
مياه الأمطار	زيادة نسبة استخدام مياه الأمطار في استهلاك مياه البلدية بنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠١٥	لا يوجد نظام يسمح باستخدام مياه الأمطار لاستهلاك مياه البلدية
التغذية بالمياه في المناطق الحضرية/ الصرف في المناطق الحضرية التغذية بالمياه في المناطق الريفية/ الصرف في المناطق الريفية	خفض بنسبة ٥٠٪ ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥ لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مصدر مياه أفضل، وكذلك النسبة المحرومة من بنية تحتية أفضل للصرف الصحي (المناطق الحضرية/ المناطق الريفية/ الإجمالي)	ارتفعت نسبة الحصول على مياه الشرب من ٢٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٥٪ عام ٢٠١٢ بمعدل انخفاض بلغ ٤٤٪ ارتفعت نسبة الحصول على الصرف الصحي من ٣٠٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٦٪ عام ٢٠١٢، بمعدل انخفاض بلغ ٢٢,٩٪
التكيف مع التغيرات المناخية	وضع وتنفيذ استراتيجية واحدة على الأقل للتكيف مع التغيرات المناخية بحلول عام ٢٠١٥	وجود خطة عمل للمياه لمجابهة التغيرات المناخية
التعامل مع المخاطر المرتبطة بالمياه	وضع نظام إنذار واحد على الأقل للوقاية من الكوارث الطبيعية على المستوى الوطني بحلول عام ٢٠١٥	وجود نظام إنذار للوقاية من الكوارث وسنة التنفيذ

الترتيبات المؤسسية/ الأخلاق، والشفافية، والتمكين/ دور القطاع العام والقطاع الخاص/ الحق في المياه/ المقاربات المنظمة	وضع/ تحديث بحلول عام ٢٠١٥ للإصلاحات السياسية في قطاع المياه بما يعكس مبادئ الحكم الرشيد، مثل: ١) الالتزام بالشراكة، ٢) الأخلاق/ الشفافية، والإنصاف والعدالة، ٣) المسئولية والمساءلة، ٤) التكامل، والمشاركة، وإمكانية التنبؤ، والقدرة على الاستجابة، ٥) التناغم	- عوامل البيئة التشريعية والقانونية: * قانون المياه (القرار رقم ٨٥-١٤٤ بتاريخ ٤ يوليو ١٩٨٦، المعدل والمنسوخ بالقانون رقم ٢٠٠٥-٣٠ بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٠٥ بشأن قانون المياه) والذي يحدد بعض المبادئ الأساسية ومنها على وجه الخصوص مسئولية صاحب حق استغلال المناطق المروية فيما يتعلق بالاستخدام الرشيد للمياه، * القرار رقم ٨٧-٢٨٩ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٨٦ الذي يؤسس للكفاءات الجديدة بالبلدية، والتي تشمل إدارة البنية التحتية المائية * المرسوم رقم ٩٣-١٢٤ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٩٣ الذي يحدد ...
تمويل القطاع	تخصيص ٠,٥٪ بحد أدنى على الفور من إجمالي الناتج المحلي لأغراض النظافة العامة والصرف الصحي، وتخصيص ٥٪ على الفور من الموازنة القومية للمياه والصرف الصحي.	تعديل النسبة المستقطعة من إجمالي الناتج المحلي من ٠,١٤٪ إلى ٠,٠٦٥٨٩٨٩٠٩ لعام ٢٠١٢ لتخصيصها للمياه والصرف الصحي تعديل النسبة من ١,٩٣٧ في عام ٢٠٠٨ إلى ٠,١١١٠ في عام ٢٠١٢
استراتيجيات التسعير/ استراتيجيات تمويل الأفراد الأكثر فقرًا	وضع هيكل تسعير بحلول عام ٢٠١٥ ليعكس المعادلة وحق الحصول للفقراء	لحجم ٢٠ متر مكعب بتكلفة ٩٩ أوقية للمتر المكعب ولحجم ٢٠ متر مكعب تبلغ التكلفة ٣٦٠ أوقية للمتر المكعب، حيث اليورو = ٤٠٠ أوقية
المعلومات	تعزيز نظم الرصد والتقييم ورفع التقارير بحلول عام ٢٠١٦ لمواكبة الرصد والمتابعة للبلدان الأفريقية	* وجود نظام قومي للرصد والمتابعة ورفع التقارير عن المياه والصرف الصحي، وسنة التنفيذ * وجود قاعدة بيانات للمياه الجوفية مقترنة بنظام المعلومات الجغرافية تحت إدارة المركز القومي للموارد المائية، منذ عام ١٩٩٨ داخل قسم المياه وتحويله للمركز القومي للموارد المائية في عام ٢٠٠١، وكذلك نظام متابعة للمياه الجوفية من خلال البيزومتر الذي تم وضعه في ١٨ مستجمع مياه، منها ١٤ تقوم بتغذية بعض المدن الكبرى في موريتانيا، و٤ آخرين تم تركيبها على مستجمع مياه واحات الأدرار، ومستجمع مياه تاسياست ومستجمع مياه SNIM ومستجمع مياه منظمة تنمية نهر السنغال الكائن في الجزء الموريتاني. وجود قواعد بيانات لإدارة مستوى SNDE والمكتب القومي لخدمات المياه في المناطق الريفية وجود قاعدة بيانات عن القياس المائي لمجاري المياه الرئيسية: تحت إدارة قسم الزراعة DAR وكذلك محطات القياس على مستوى نهر السنغال * وجود آلية لرصد المشروعات الكبيرة لحجز المياه (دياما – فوم جليطا – تامورت ناجي) * وجود نظام للرصد والمعلومات الزراعية والمائية والمناخية لتشجيع تنمية الزراعات المطرية تحت إدارة قسم الزراعة.

مؤشرات المياه من المجلس الأفريقي لوزراء المياه

وفقًا لأهداف المجلس الأفريقي لوزراء المياه لتشجيع التعاون، والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر في الدول الأعضاء، من خلال الإدارة الفعالة للموارد المائية في القارة، اعتمدت اللجنة الفنية للاتحاد الأفريقي ٧ فئات للأداء يتم تقييمها بموجب عدة مؤشرات. ولقد تم صياغة التقرير الأساسي لتقييم المؤشرات عام ٢٠١٢. أما عن فئات الأداء، فهي كما يلي:

الموضوع الأول – البنية التحتية المائية للنمو الاقتصادي

١-١ المياه والطاقة

تسعى هذه الفئة إلى «زيادة استخدام الكهرباء الناتجة عن المياه بنسبة ١٠٪ ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥». حيث تم وضع نسبة مئوية ثابتة يتعين على جميع الدول الأفريقية تحقيقها دونما اعتبار للظروف المختلفة لكل بلد، وخاصةً دونما اعتبار لوضع الأحواض المشتركة، حيث أن بزيادة استخدام الكهرباء الناتجة عن المياه في بلد ما قد تهدد الموارد أو الفرص في الدول المشاطئة.

وتضم هذه الفئة أربعة مؤشرات لمراقبة التقدم في مستوى تحقيق هذا الهدف، وهي كما يلي:

القدرة الكهرومائية: القدرة الكهرومائية للبلد

السعة التي تركيبها للكهرباء الناتجة عن المياه: سعة التوربينات التي تم تركيبها لإنتاج الطاقة الكهربية.

استخدام الكهرباء الناتجة عن المياه: معدل الزيادة (٪)

بالنسبة لموريتانيا، فإن شبه إجمالي الكهرباء الناتجة عن المياه يتم إنتاجها من منظمة تنمية نهر السنغال.

١-٢ المياه والزراعة

تضم هذه الفئة الهدفين التاليين:

- زيادة إنتاجية الزراعة المطرية والمروية بنسبة ٣٠٪ من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٥
- زيادة حجم المناطق المروية بنسبة ٥٠٪ من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٥

أما المؤشرات المرتبطة بتلك الفئة، فهي كما يلي:

إجمالي الناتج المحلي الزراعي (١٠٩ دولار أمريكي): إجمالي الناتج المحلي للقطاع الزراعي بالدولار).

إجمالي كميات سحب المياه للزراعة (متر مكعب): إجمالي حجم كميات سحب المياه للزراعة

المياه العائدة للبيئة: ما يمثله سريان مياه الصرف ودفق الصرف الزراعي خارج النظام.

إنتاجية المياه (دولار أمريكي/ متر مكعب): تم تقييم هذا المؤشر مع إغفال حجم المياه العائدة للبيئة

معدل زيادة إنتاجية المياه (٪): معدل الزيادة المقبولة والتي سيتم تطبيقها كلما توفرت البيانات اللازمة لكل عام

المنطقة المروية: التي تضم المناطق المروية

معدل زيادة المنطقة المروية (٪): يتم تطبيقها كلما توفرت البيانات المختلفة لكل عام

١-٣ المياه والاستخدامات المتعددة

الهدف من هذه الفئة «زيادة مؤشر الرضا عن طلب المياه بنسبة ١٠٪ من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٥، وهو المستوى الذي يتم عنده استيفاء إجمالي الطلب من المياه في البلاد.

مؤشر استيفاء الطلب من المياه موضح بنسبة مئوية وهي القيمة التصاعدية لقيمة مؤشر استيفاء الطلب من المياه لعام ٢٠٠٠.

وتعكس هذه القيمة التصاعدية جهود الدولة لتعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية بغرض استيفاء الطلب من جميع القطاعات.

وتضم هذه الفئة أربعة مؤشرات:

إجمالي الاحتياجات من المياه في جميع القطاعات: والمقصود منها الحد الأدنى من المتطلبات المائية لاستيفاء الحاجة من المياه للفرد في حدود ١٠٠٠ متر مكعب/ للفرد/ العام.

إجمالي حجم الإمداد بالمياه لجميع القطاعات: على الرغم من حساب الخصائص، إلا أنها نسبة إجمالي حجم الإمداد بالمياه لجميع القطاعات لإجمالي الاحتياجات من المياه لجميع القطاعات

معدل زيادة مؤشر استيفاء الطلب من المياه (٪) = (مؤشر مستوى استيفاء الطلب من المياه -مؤشر استيفاء الطلب من المياه لعام ٢٠٠٠)/مؤشر استيفاء الطلب من المياه لعام ٢٠٠٠)

٢-٢ الموضوع الثاني: إدارة وحماية الموارد المائية

٢-٢-١ إدارة الموارد المائية المشتركة والحوض

تهدف هذه الفئة إلى «وضع خطة قومية لإدارة المياه حتى عام ٢٠١٥»، وتحدد المراقبة الأفريقية والتعليمات الخاصة بالتقييم الخطة القومية للفعالية باعتبارها «خطة قومية تحدد الخطوات ذات الأولوية اللازم اتخاذها لإصلاح نظام إدارة المياه استجابةً لمبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٢-٢-٢ مياه الأمطار

تهدف هذه الفئة الغامضة إلى «زيادة حصة استخدام مياه الأمطار في استهلاك مياه البلدية حتى ١٠٪ في عام ٢٠١٥، وهي غالبًا تدعم جمع مياه الأمطار التي يجب توجيهها لقطاع البلدية.

إلا أن تجميع مياه الأمطار غير معروف داخل قطاع البلدية في موريتانيا. وتضم هذه الفئة المؤشرات التالية:

إجمالي إمدادات مياه البلدية (أ):

مياه الأمطار(ب): تحدد المراقبة الأفريقية وإرشادات التقييم هذا المؤشر باعتباره «إجمالي حجم مياه الأمطار المستخدمة في البلاد من المؤسسات والسكان».

استخدام المياه القادمة من مصادر أخرى(ت): يعيد هذا المؤشر تتبع كميات المياه التي يستخدمها قطاع البلدية من مصادر أخرى، مثل الموردون الرسميون للمياه.

إجمالي استهلاك مياه البلدية (٪) (إجمالي استهلاك المياه = ب + ت):

النسبة المئوية لاستخدام مياه الأمطار (٪) = ب/ إجمالي استهلاك المياه:

٣- الموضوع الثالث: تنفيذ المياه والصرف الصحي (هدف الألفية للتنمية)

ينطوي هذا الموضوع على هدف عام مفاده «خفض بنسبة ٥٠٪ من عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٥ نسبة السكان الذين لا يحصلون على مصدر للمياه ونسبة السكان بدون بنية تحتية محسنة للصرف» وهو إصدار مختلف قليلًا لهدف الألفية للتنمية للمياه الذي أعلنته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٠.

أما بالنسبة للحصول على المياه والصرف الصحي، فهناك أربعة مؤشرات، وهي: - الغطاء الحضري، والغطاء في البيئة الريفية، وإجمالي الغطاء، نسبة خفض معدل عدم الحصول والذي يظهر التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ هدف الألفية للتنمية بالنسبة للمياه في عام ما مقارنةً بعام ١٩٩٠.

٤- الموضوع الرابع: التغييرات العالمية وإدارة المخاطر

٤-١ التكيف مع التغيرات المناخية

الهدف من هذه الفئة «التطوير والتنفيذ» لاستراتيجية واحدة على الأقل للتكيف مع التغير المناخي في عام ٢٠١٥» بمؤشر يظهر في أشكال ثلاثة:

- وجود استراتيجية قومية للتغير المناخي للتكيف وسنة الاعتماد
- وجود خطة عمل للمياه لمجابهة التغير المناخي
- وجود برامج لتنفيذ خطط العمل

٤-٢ المخاطر المتعلقة بالمياه

الهدف من هذه الفئة «وضع نظام إنذار مبكر واحد على الأقل للوقاية من الكوارث على المستوى الوطني حتى عام ٢٠١٥، حيث يوجد مؤشر واحد، وهو «وجود نظام إنذار مبكر للوقاية من الكوارث وسنة الإنشاء».

٥- الموضوع الخامس: الحوكمة والإدارة

الهدف الذي يحكم هذا الموضوع هو «تنفيذ إصلاحات قطاع المياه قبل عام ٢٠١٥ بما يعكس مبادئ الحكم الرشيد لكل مما يلي: ١) الالتزام بالشراكة، ٢) الأخلاق والشفافية والمساواة والعدالة، ٣) المسئولية والمساءلة، ٤) الدمج والمشاركة والقدرة على التنبؤ والقدرة على الاستجابة، ٥) التماسك. ويضم الموضوع خمس فئات يتم متابعتها وتقييمها بمؤشر عام.

الفئات الخمسة هي كما يلي:

١- الترتيبات المؤسسية

٢- الأخلاق، والشفافية، والمساءلة

٣- أدوار القطاعين العام والخاص

٤- الحق في المياه

٥- المقاربات التنظيمية

٦- الموضوع السادس: التمويل

٦-١ السلطة المحلية للتمويل

هذه الفئة لها هدفان، الأول «التخصيص الفوري لنسبة ٠,٥٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي للصرف والنظافة»، والثاني «التخصيص الفوري لنسبة ٥٪ من الموازنة الوطنية للمياه والصرف الصحي».

٦-٢ استراتيجية التسعير واستراتيجية التمويل

الهدف الرئيسي من هذه الفئة «تحديد نظام تسعير المياه في عام ٢٠١٥ الذي يقترب من سعر المياه مع أخذ في الاعتبار السكان الأكثر فقرًا».

٧- التعليم والمعرفة وتنمية القدرات

الهدف من هذه الفئة «تعزيز الإشراف الوطني في عام ٢٠١٦ على المياه والصرف الصحي والتقييم والتقارير (الرصد والتقييم والتقارير)، بما يسمح بالتوافق مع المرصد الأفريقي للتقييم. أما المؤشر الوحيد لهذه الفئة، فهو «وجود نظام متابعة وطني للمياه والصرف الصحي، وسنة الإنشاء».

صحيفة أداء موريتانيا بناء على التقييم والمتابعة للبلدان الافريقية من إجراء المجلس الافريقي لوزراء المياه

جدول ٢. بيان المعلومات الخاصة بخلفية البلد

اسم الدولة: موريتانيا

البنود	المعلومات					
اتجاهات السكان خلال السنوات الأربع الأخيرة والناتج المحلي الإجمالي	السنة	2000	2008	2009	2010	2011
	سكان الحضر	سكان الحضر	954385	997018	1044399	1093690
	سكان الريف	سكان الريف	11553774	2065748	2094857	2123693
	مجموع السكان	مجموع السكان	2508159	3062766	3139255	3217383
	الناتج المحلي الإجمالي (109 دولار أمريكي)	الناتج المحلي الإجمالي (109 دولار أمريكي)	1,29	4,01	4,00	4,95
أسس السياسة الحالية للمياه / إصلاحات وأهداف محتملة	القضايا المهمة التي تم تناولها في إصلاح قطاع المياه الحالي: تعزيز قدرات الهياكل. إعداد كراسات شروط محددة ومتضمنة للأداء الواجب تحققه (وصلات خاصة، إمدادات) للشركات الخاصة. سيتم اختبار أشكال التعاقد الجديدة في بعض المراكز كما سيتم نشرالدروس في المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية. وضع برمجة شفافة ومتفق عليها (نشر البرنامج السنوي للإنجازات المادية) للاستثمارات. تحديد مؤشرات الأداء لمتابعة المستثمرين. تنفيذ أنشطة تدريبية لتعزيز الكفاءة المهنية للقطاع. إنشاء مرافق تسمح للإدارات المركزية التابعة لوزارة المياه والتطهيروالبلدات القيام بدورها في إدارة المشروع. إنشاء بنى تحتية كافية على المستوى المركزي واللا مركزي لاستضافة إدارات الوزارة. تعزيز الإدارات اللا مركزية بمجموعة من العاملين المؤهلين. تنظيم أوضاع العمالة الزائدة وغير المؤهلة الموجودة في مختلف الهياكل التابعة لوزارة المياه والتطهير. تنمية دور الدعم الاستشاري للإدارات الإقليمية التي تم تعزيزها في البلدات من أجل تنفيذ المشروعات. دعم الإدارات اللا مركزية للبلدات المسئولة عن المشروع لوضع إدارة مستدامة لتوصيل مياه الشرب. تعزيز القدرة الوطنية فيما يتعلق بحفر الآبار. تعزيز القدرات في جوانب معالجة المياه (يتضمن ذلك تحلية المياه). تعزيز قدرات إدارة المياه السطحية (نهر السنغال، الخزان المائي، البرك، البحيرات الدائمة و الواحات) حتى يحصل السكان على أفضل إمدادات مائية حيثما كان ذلك ممكناً. تعزيز القدرات من أجل تنمية وبناء مشروعات مستقلة في مجال الصرف الصحي.					

معرفة الأهداف الدولية والأفريقية في قطاع المياه والصرف الصحي	ماهي النقاط الشائعة والمستخدمة في البلاد ؟ حدد كيفية تطبيقها. - اعتمدت جمهورية موريتانيا الإسلامية «إعلان الألفية» عام 2000 والتزمت «بخفض نسبة السكان المحرومين من الحصول، بصورة منتظمة، على المياه الصالحة للشرب وكذلك على صرف صحي إلى النصف بحلول عام 2015». - في عام 2001، وُضِع إطارٌ استراتيجي لمكافحة الفقر وهو يعتبر مرجعاً للتوجهات الاستراتيجية لمختلف القطاعات من بينها قطاع المياه؛ هذا مع تبني استراتيجية الحصول الشامل ،متعدد القطاعات، على الخدمات الأساسية بغية تنفيذ آليات جديدة لضمان فعالية أفضل لمساهمة الدولة في الاستثمار. وتم تحديث هذا الإطار الاستراتيجي للفترات 2006-2010 و 2011-2015. - أُجِري منذ عام 2005 تشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع المياه بهدف تقديم رؤية أفضل للقطاع وتعزيز التنسيق. ونُظم استعراض قطاعي للقطاع في المناطق الريفية في يونيو 2005 تبعته طاولة مستديرة للحوار بين الجهات المانحة في 2006 بهدف تعبئة الموارد المالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام 2007، نُظم استعراض للنفقات العامة الخاصة بالقطاع وعقد المجلس القومي للمياه، الذي شُكل وفقاً لقانون المياه، جلسته الأولى في 2009. - استلزم تطور القطاع وتعهدات الحكومة إعادة النظر في «استراتيجية تنمية قطاع المياه والصرف الصحي» التي اعتمدت في عام 2009. حيث تقود الاستراتيجية الحالية عمل الحكومة في قطاع المياه والصرف الصحي طبقاً لمحاورها الاستراتيجية ووفقاً لخطة العمل التي سيتم تنفيذها. وتركز على تحسين إدارة القطاع، تطوير الإدارة المتكاملة للموارد المائية والحصول على مياه الشرب والصرف الصحي.
اتجاه التحديثات الثلاث الأخيرة في السياسات والإصلاحات الوطنية في مجال المياه	

السنوات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
دوافع التحديث			
فعالية الآثار المستهدفة			

ملاحظات حول قطاع المياه على المستوى الوطني من حيث نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات والصعوبات الرئيسية	نقاط القوة تتلخص نقاط القوة الخاصة بالقطاع فيما يلي: وضع إطار تنظيمي ومؤسسي مع تعريف أدوار ومهام مختلف الجهات الفاعلة العامة والخاصة وإنشاء إطار للتشاور على المستويين المركزي والإقليمي؛ تحسين العناية بالصرف الصحي و المياه السطحية في العمل القطاعي؛ نظام إدارة منتدبة للشبكات في المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية على الصعيد الوطني ويشمل ذلك استرداد التكاليف المتكررة. المعوقات لا تزال هناك عدة معوقات يجب إزالتها بالرغم من الجهود المبذولة: عدم تنفيذ الإطار التنظيمي وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة للقطاع. حيث تقع عدة جهات معنية خارج سيطرة الإدارة. تم إعداد وتنفيذ برامج مائية مهمة بواسطة هياكل خارجية لوزارة المياه والصرف الصحي دون الاتفاق مع الوزارة: تنشىء وزارة التنمية الريفية السدود وتنفذ بعض المشروعات التي تعمل على إقامة منشآت مائية. تمول وتنفذ المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، بعض مشروعات البنى التحتية المائية؛ تساهم مفوضية الأمن الغذائي بإنشاء منافذ المياه و السدود الصغيرة؛ تشرف وزارة الشئون الاقتصادية والتنمية على وكالة ترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات وبرنامج التنمية الحضرية؛هاتان الجهتان تنفذان برامج في مجال المياه والصرف الصحي؛ تساهم وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي من خلال مشروعات مختلفة؛ تساهم وزارة الداخلية واللا مركزية عن طريق تنفيذ برنامج الوكالة الوطنية لدعم ودمج اللاجئين في مجال المياه؛ إسهامات المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في القطاع. يعد ضعف قدرات الإدارات أحد العوائق الأساسية لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي. يتجلى هذا العائق في نقص عدد العاملين المؤهلين وعدم كفاية التدريب لجميع الفاعلين الرئيسيين في القطاع (القطاع العام، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية ...). ضعف القدرة الوطنية للقطاع الخاص في مجال الدراسات والأعمال والصيانة؛ يظهر التوازن المالي للقطاع على النحو التالي: هو غير مستقر في المناطق الريفية بسبب العائد المنخفض والنسبة المرتفعة للخسائر في الشبكات وارتفاع تكلفة الطاقة؛ لا وجود للمخططات الرئيسية للتهيئة العمرانية في المناطق الريفية والمناطق شبه الحضرية حيث يكون حجم الشبكات غير متسق ، والأسعار غير متطابقة ويبقى معدل الاسترداد ضعيفاً وتكاليف الاستخدام والصيانة غير محددة بشكل جيد. تواجه عدة مدن كبرى بالدولة فيضانات شديدة على نحو متكرر بسبب عدم وجود بنى تحتية لتصريف مياه الأمطار.

جدول ٣. بيان تقييم أداء الدولة في مجال المياه والصرف الصحي

اسم الدولة: موريتانيا

<table>
<tr><th>البنود</th><th>المعلومات</th></tr>
<tr><td>المياه والطاقة

الهدف:
زيادة استخدام الطاقة المائية بنسبة 10 % بين عامي 2000 و 2015</td><td>الإجراءات الخاصة التي اتخذت لتحقيق الهدف:

مستوى الإنجاز:
<table>
<tr><th>السنة</th><th>2000</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2012</th><th>2013</th><th>2014</th></tr>
<tr><td>- الكمون الكهرومائي المُقدر اقتصادياً (P)</td><td>217.25</td><td>217.25</td><td>217.25</td><td>217.25</td><td>217.25</td><td>217.3</td><td>217.25</td></tr>
<tr><td>-سعة الطاقة الكهرومائية المتوفرة (C)</td><td>30 ميجاوات</td><td>30 ميجاوات</td><td>30 ميجاوات</td><td>30 ميجاوات</td><td>30 ميجاوات</td><td>70 ميجاوات</td><td>70 ميجاوات</td></tr>
<tr><td>- استهلاك الطاقة الكهرومائية (HpuI = C/P)</td><td>0.138</td><td>0.138</td><td>0.138</td><td>0.138</td><td>0.138</td><td>0.322</td><td>0.322</td></tr>
<tr><td>معدل الزيادة

RiHpuI (%) = (HpuIi -HpuI2000)/HpuI2000</td><td>xxxx</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td><td>133</td><td>133</td></tr>
</table>
مصادر التدقيق وملاحظات خاصة:
وزارة البترول والطاقة والمناجم</td></tr>
<tr><td>المياه والزراعة

الهدف:
-زيادة إنتاجية المياه للزراعة المطرية والري بنسبة 30 % بين عامي 2000 و2015

و

-زيادة المساحات المروية بنسبة 50 % من سنة 2000 حتى 2015.</td><td>الإجراءات الخاصة التي اتخذت لتحقيق الهدف:
مستوى الإنجاز بالنسبة للإنتاجية الزراعية:
<table>
<tr><th>السنة (i)</th><th>2000</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2011</th><th>2012</th></tr>
<tr><td>-الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (109 دولار أمريكي) (A)</td><td>0.09</td><td>0.13</td><td>0.14</td><td>0.16</td><td>0.10</td><td>0.11</td></tr>
<tr><td>-إجمالي كميات المياه المسحوبة للزراعة (متر مكعب) (B)</td><td>1 480 000 000</td><td>1 495 000 000</td><td>1 492 000 000</td><td>1 496 000 000</td><td>1 499 000 000</td><td>1 500 000 000</td></tr>
<tr><td>-عودة المياه للبيئة (C)</td><td>1 370 473 805</td><td>1 363 827 985</td><td>1 363 196 430</td><td>1355398900</td><td>1 343 725 972</td><td>1 466 490 000</td></tr>
<tr><td>إنتاجية المياه (دولار أمريكي/متر مكعب)Wp=A/(B-C)</td><td>0,82</td><td>0,99</td><td>1,08</td><td>1,1</td><td>0,60</td><td>0,75000</td></tr>
<tr><td>Wp (%) = (Wpi-Wp2000)/ Wp2000</td><td></td><td>20,00</td><td>31,00</td><td>34,00</td><td>-26,00</td><td></td></tr>
</table>
مستوى الإنجاز بالنسبة للمساحات المروية:
<table>
<tr><th>السنة (i)</th><th>2000</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2011</th><th>2012</th></tr>
<tr><td>-المساحات المروية (IA)</td><td>21368</td><td>23188</td><td>13428</td><td>26393</td><td>32052</td><td>31 000</td></tr>
<tr><td>معدل الزيادة RiIA (%) = (IAi- IA2000) /IA2000</td><td>0</td><td>0,085</td><td>-0,371</td><td>0,235</td><td>0,5</td><td>0,451</td></tr>
</table>
مصادر االتدقيق وملاحظات خاصة:
إدارة التخطيط والتعاون ومتابعة وزارة التنمية الريفية</td></tr>
</table>

<table>
<tr><th>البنود</th><th>المعلومات</th></tr>
<tr><td>المياه ذات الاستخدامات المتعددة

الهدف:
ارتفاع مؤشر تلبية الاحتياجات من المياه (WDSI) بنسبة 10 % بين عامي 2000 و 2015</td><td>الإجراءات الخاصة التي اتخذت لتحقيق الهدف:
الخطة الوطنية في مجال الإدارة العامة للموارد المائية
مستوى الإنجاز:
<table>
<tr><th>العام (i)</th><th>2000</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2011</th><th>2012</th></tr>
<tr><td>-الاحتياج الإجمالي من المياه – جميع القطاعات- (A)</td><td>2508159000</td><td>3162338000</td><td>3250768000</td><td>3340627000</td><td>3432192000</td><td>3 450 000 000</td></tr>
<tr><td>إمداد جميع القطاعات (B)</td><td>1 442 000 000</td><td>1 461 800 000</td><td>1 496 000 000,00</td><td>1 537 000 000</td><td>1 570 000 000</td><td>1 600 000 000</td></tr>
<tr><td>WDSI =B/A-</td><td>0,574923679</td><td>0,462252928</td><td>0,460198944</td><td>0,46009327</td><td>0,457433617</td><td>0,463768116</td></tr>
<tr><td>معدل الزيادة RiWDSI (%) = (WDSIi -WDSI2000)/ WDSI2000)</td><td>0</td><td>-0,195975144</td><td>-0,004443421</td><td>-0,00022963</td><td>-0,005780683</td><td>0,013847909</td></tr>
</table>
مصادر التدقيق وملاحظات خاصة:
تم الحصول على هذه البيانات بواسطة الشركة الوطنية للمياه و المكتب الوطني لخدمات المياه في المناطق الريفية.
لم يتم إدخال بيانات قطاع التعدين.</td></tr>
<tr><td>الأحواض العابرة للحدود وإدارة الموارد المائية

الهدف:
إعداد خطة وطنية لإدارة فعالة للمياه بحلول عام 2015</td><td>الإجراءات الخاصة التي اتخذت لتحقيق الهدف:
-يدعو القانون الموريتاني المتعلق بالمياه (قانون رقم 2005-30 الصادر في 2 فبراير 2005 والمتضمن قانون المياه) إلى تنفيذ وتبني خطة رئيسية وطنية للتنظيم و للإدارة المتكاملة للمياه في إطار الإدارة العامة للموارد المائية.
و في أعقاب تقييم وضع القطاع، نُفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتوجهات المتخذة في هذا الاتجاه من أجل إدارة أفضل لموارد المياه، تم تنفيذ مشروع كبير باسم التنظيم والإدارة العامة للموارد المائية في موريتانيا والذي نتج عن عملية صياغة شاملة وبدعم ومساعدة بعض الشركاء.

تتماشى صياغة خطة عمل الإدارة العامة للموارد المائية تماماً مع عملية الإصلاح التي بدأت في قطاع المياه في موريتانيا منذ أكثر من عقد من الزمن، حيث لا يزال قانون رقم 2005-30 الصادر في 2 فبراير 2005 والمتضمن قانون المياه أحد الإنجازات المهمة التي تم تحقيقها في إطار عملية الإصلاح. وقامت موريتانيا بموجب هذا القانون باختيار الإدارة العامة للموارد المائية كنهج للإدارة المستدامة لمواردها المائية.
في هذا السياق، وضعت الحكومة خطة وطنية للإدارة العامة للموارد المائية من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة في القطاع وهم السكان، المجتمعات المحلية، المستهلكين والمهنيين.
تشكل خطة العمل الوطنية للإدارة العامة للموارد المائية أداة تخطيط للأعمال ذات الأولوية بالنسبة لقطاع المياه مما يجعل تنفيذها أمراً ضرورياً من أجل التنمية المستدامة والإدارة المنسقة للمياه.
وجود خطة إدارة فعالة للمياه أو خطة الإدارة العامة للموارد المائية وسنة الاعتماد:
وضعت الحكومة خطة وطنية للإدارة العامة للموارد المائية من خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة في القطاع وهم السكان، المجتمعات المحلية، المستهلكين والمهنيين.
تشكل خطة العمل الوطنية للإدارة العامة للموارد المائية أداة تخطيط للأعمال ذات الولوية بالنسبة لقطاع المياه مما يجعل تنفيذها أمراً ضرورياً من أجل التنمية المستدامة والإدارة المنسقة للمياه.
عناصر هيكل التمويل:
-دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تصميم المشروع وصياغته. وأكد البنك الأفريقي للتنمية ووفد المفوضية الأوروبية في موريتانيا اهتمامهما بتمويل المرحلة الأولى من المشروع، في حين أشارت الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي وكذلك الوكالة الفرنسية للتنمية وشركاء آخرين إلى أنهم قد يأتون لدعم وتعزيز المشروع.
أدوات الإدارة:
مصادر التدقيق وملاحظات خاصة:</td></tr>
</table>

<table>
<tr><th>البنود</th><th>المعلومات</th></tr>
<tr><td>غير قابل للتطبيق</td><td>الإجراءات الخاصة التي اتخذت لتحقيق الهدف:
- لا يتم التحكم في مياه الأمطار في موريتانيا. المصادر B و C تكاد لا تذكر.</td></tr>
<tr><td>غير قابل للتطبيق

مياه الأمطار

الهدف:
زيادة معدل استخدام مياه الأمطار في استهلاك المياه الناتجة عن الاستخدام المنزلي بنسبة 10 % بحلول عام 2015</td><td>مستوى الإنجاز:
<table>
<tr><th>العام (i)</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2011</th></tr>
<tr><td>- إجمالي كميات المياه الناتجة عن الاستخدام المنزلي المتوفرة (A)</td><td>42 588 000</td><td>42 984 000</td><td>57 492 000</td><td>57 840 000</td></tr>
<tr><td>-مياه الأمطار المستخدمة (B)</td><td>xxxx</td><td>Xxxx</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td></tr>
<tr><td>-استهلاك المياه من مصادر أخرى (C)</td><td>xxxx</td><td>Xxxx</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td></tr>
<tr><td>إجمالي كميات المياه الناتجة عن الاستخدام المنزلي المستهلكة (%)
(Twc = A+B+C)</td><td>xxxx</td><td>Xxxx</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td></tr>
<tr><td>النسبة المئوية لاستهلاك مياه الأمطار
pRu (%) = B/Twc</td><td>Xxxx</td><td>xxxx</td><td>Xxxx</td><td>xxxx</td></tr>
</table>
مصادر التدقيق وملاحظات خاصة:</td></tr>
<tr><td>إمدادات المياه في المناطق الحضرية
تنقية المياه في المناطق الحضرية
إمدادات المياه في المناطق الريفية
تنقية المياه في المناطق الريفية

الهدف:
تقليل 50% من عدد السكان الذين ليس لديهم مصدر مياه محسنة ونسبة السكان دون بنية تحتية محسنة لتنقية المياه (في الحضر/ الريف/ الإجمالي) في الفترة ما بين 1990 و 2015</td><td>إجراءات خاصة اتخذت لبلوغ هذا الهدف:
يعد الانتهاء من مشروعات أفطوط الساحلي لإمدادات مياه الشرب لمدينة نواكشوط، ومشروع أفطوط الشرقي في منطقة فوم جلايتن (مثلث الأمل)، ومشروع دارنعمة ومشروع PNSIR في منطقة البراكنة- كوركول خطوة حاسمة في بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية فضلاً عن التوجهات والأهداف المتعلقة بمكافحة الفقر.
مستوى ما تحقق في إمدادات مياه الشرب :
<table>
<tr><th>السنوات</th><th>1990</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2011</th><th>2012</th></tr>
<tr><td>الحصول على المياه في المناطق الحضرية(%)</td><td>25</td><td>30</td><td>32</td><td>35</td><td>56</td><td>65</td></tr>
<tr><td>الحصول على المياه في المناطق الريفية</td><td>35</td><td>51</td><td>53</td><td>56</td><td>59</td><td>60</td></tr>
<tr><td>اجمالي الحصول على المياه</td><td>32</td><td>45</td><td>46</td><td>48</td><td>57</td><td>62</td></tr>
<tr><td>معدل خفض عدم الحصول على المياه</td><td>0,00</td><td>0,19</td><td>0,21</td><td>0,21</td><td>0,37</td><td>0.44</td></tr>
<tr><td>IRwat (%) = (Wi-W1990) /(100-W1990)</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
</table>
مستوى ما تحقق في تحلية المياه:
<table>
<tr><th>السنوات</th><th>1990</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2011</th><th>2012</th></tr>
<tr><td>الحصول على المياه في المناطق الحضرية</td><td>35</td><td>48</td><td>55</td><td>60</td><td>58</td><td>60</td></tr>
<tr><td>الحصول على المياه في المناطق الريفية</td><td>25</td><td>33</td><td>36</td><td>40</td><td>42</td><td>40</td></tr>
<tr><td>اجمالي الحصول على المياه</td><td>30</td><td>38</td><td>40</td><td>43</td><td>45</td><td>46</td></tr>
<tr><td>معدل خفض عدم إتاحة تنقية المياه</td><td>0,000</td><td>0,114</td><td>0,143</td><td>0,186</td><td>0,214</td><td>0.229</td></tr>
</table>
مصادر التدقيق و الملاحظات الخاصة: وثيقة استراتيجية تنمية قطاع المياه والتطهير ، 2012.</td></tr>
</table>

البنود	المعلومات
التكيف مع التغيرات المناخية الهدف: تطوير وتنفيذ ،على أقل تقدي،استراتيجية للتأقلم مع التغيرات المناخية بحلول 2015	اجراءات خاصة اتخذت لبلوغ هذا الهدف (استراتيجية جديدة لتحسين مواجهة التغيرات المناخية): - وقعت موريتانيا على العديد من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة. من أهم هذه الاتفاقات، نذكر: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وبروتوكول كيوتو، اتفاقية رامسار حول المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية. ترتكزالاستراتيجية وخطة العمل اللتان تم اعتمادهما على خمسة محاورأساسية، ألا وهي: دعم الوسائل المؤسسية والسياسية من أجل إدارة البيئة والموارد الطبيعية بفاعلية. تشجيع وتحسين الاستفادة الدائمة من الموارد الطبيعية (تتطابق مع الإطار الاستراتيجي الثالث لمكافحة الفقر) تعزيز الادارة الشاملة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية؛ إدارة البيئة المحلية والشاملة وفقاً للتعهدات المتخذة في إطار الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن البيئة. وضع وتعزيز آليات تمويل استراتيجية التنمية المستدامة تنفذ هذه المحاور الاستراتيجية من خلال 17 محوراً عملياتياً يظهر في صورة أهداف محددة. أصبح التنفيذ الفعال والمنظم لخطة العمل الوطنية من أجل البيئة أمراً حتمياً إذا ما أردنا الاستجابة، بشكل موضوعي وقابل للتقييم، للمتطلبات البيئية الفورية وللتحديات التي لا تلبث أن تزداد أهمية وتمس بقوة مستوى المعيشة ونوعية وإطار الحياة فضلاً عن توازنات الاقتصاد الكلي الحيوية. أوضح تقييمان أجريا بمعرفة القسم المعني بمحصلة خطة العمل الوطنية من أجل البيئة أن معدل تنفيذ الخطة قد بلغ 32% من اجمالي المحاور العملياتية للخمس محاورالاستراتيجية الا انه تم ملاحظة خلل على مستوى المنهجية المتبعة للتقييمات فضلاً عن خطورة قدم وعدم فاعلية الترتيبات كافة اذا لم يتم مراجعتها وتحديثها في أقرب وقت ممكن.
	من بين الفرص التي أتاحها تحليل سياسية البيئة ما يلي: • إقامة قسم وزاري يكلف على نحو حصري بإدارة البيئة • تَعهُد الشركاء الفنيين و الماليين بضمان تكوين لوبي من أجل تحقيق أهداف هذه السياسية لا سيما في المجالات ذات الأولوية • وجود قانون إطار ينص على ثلاث أدوات غاية في الأهمية لإدارة البيئة • إدراج محور البيئة في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر و • ادماج التنمية المستدامة كبعد سياسي للمهمة الموكلة للوزارة التحديات البيئية في الوقت الذي لا شيئ يشير إلى أن الاتجاه نحو تدهور الموارد الطبيعية قد توقف أو بالأحرى اتخذ اتجاهاًعكسيا ، يجدر بنا استخلاص عدد من التحديات الكبرى: الزحف السريع للصحراء حيث توضح البيانات المتاحة أنه في الفترة ما بين 1974 و2004، تحولت مساحة 150.000 متر مربع أي 15% من مساحة الأراضي الوطنية إلى مناطق صحراوية. تدهور موارد الثروة السمكية و البيئة البحرية. تدمير التنوع البيولوجي (تصحر، تدهور المناطق الرطبة والمحميات الطبيعية) ضعف آليات التنسيق بين المؤسسات المعنية بإشكالية التنمية المستدامة والبيئة. عدم وجود التصورالمتعلق بالتخطيط وتجهيز الأراضي (خطة قطاع، صورة هيكلية، خطة البلدية لتخطيط الأراضي) و الإشغالات العشوائية للمساحات. الزحف العمراني المتسارع والعشوائي والغياب شبة التام للأنظمة الجماعية الموثوق بها لتنقية ومعالجة القمامة والمخلفات المنزلية؛ الطابع غيرالمكتمل للأحكام القانونية الخاصة بالتنمية المستدامة والبيئة؛ ضعف مشاركة المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة؛ أوجه القصور بمجالات الإعلام والتعليم والاتصالات فيما يتعلق بالتنمية البيئية

البنود	المعلومات
	تحديات الحكم الرشيد سيتم التركيز على الإطار العام للحكم الرشيد في البلاد وعلى ترابط القواعد الثلاثة للتنمية المستدامة البعد البيئي تؤكد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على أن تحقيق استدامة موارد رأس المال يشكل تحدياً كبيراً لموريتانيا في مجال البيئة والتنمية المستدامة. لبلوغ هذاالهدف، بذلت موريتانيا، من خلال البرامج ذات الأولوية لخطة العمل الوطنية من أجل البيئة وبرامج أخرى، جهوداً كبيرة في المجال البيئي ، نذكر منها: برنامج التنمية الشامل للزراعة المروية في موريتانيا. مشروع اتفاقية التنوع البيئي ومكافحة تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبة القاحلة على الحدود بين موريتانيا والسنغال. مشروع إدارة الموارد الطبيعية في المنطقة المطيرة مشروع إدارة الموارد الطبيعية في الحوض الغربي بولاية كيدي ماغة مشروع الطاقة المنزلية
	قامت موريتانيا أيضا باضفاء الطابع المؤسسي على دراسات التأثيرات البيئية وتزودت بهيكل متخصص لهذا الغرض (إدارة التحكم البيئي) داخل الوزارة المنتدبة لدى رئاسة الوزراء والمكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة. من ناحية أخرى، يشغل التخطيط الاستراتيجي الخاص بالبيئة، الذي يعد مدخلا لادراج المخاوف البيئية في عملية اتخاذ القرار، مكانة محورية في خطة العمل الوطنية من أجل البيئة. والمشكلة التي تُطَرح على هذا الصعيد تتمثل جميعها في ضعف فاعلية السياسات العامة نظراً لسمات الحكم الرشيد الشامل للبلاد. وجود خطة العمل المتعلقة بالمياه من أجل مواجهة التغيرات المناخية ينتج عن جميع التطورات السابقة ، أنه منذ مؤتمر ريو، حققت موريتانيا خطوات مهمة في مجال التنمية المستدامة. ترجم ذلك بشكل خاص من خلال التطور الجوهري في مجالات النمو الاقتصادي، الحد من مستويات الفقر و الحكم الرشيد للبيئة. وقد اتضحت النقطة الأخيرة بشكل خاص من خلال مراعاة الجانب البيئي في السياسات الوطنية العامة وتعزيز الإطار المؤسسي و التنظيمي الذي يسيطر على القطاع والترجمة الفعلية للتعهدات الدولية التي اتخذتها البلاد. من بين هذه التطورات يَجدُر الإشارة إلى: اعتماد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر في 2011 وتنفيذ خطط العمل الخاصة به. تم تنفيذ خطتين وجاري تنفيذ الثالثة. المصادقة على الاتفاقيات الدولية الرئيسية حول البيئة والتنمية المستدامة. انشاء قسم وزاري مكلف بشؤون البيئة ، والذي اتسعت اختصاصاته لتشمل التنمية المستدامة. بدء وتطوير عملية ربط السياسات العامة بالتنمية المستدامة؛ اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عام 2006 ولخطة العمل الوطنية من أجل البيئة، وفي 2007 اعتماد خطةالعمل الوطنية لادارة المخاطرو الكوارث؛

البنود	المعلومات
	إعداد برنامج العمل الوطني للتكيف مع التغييرات المناخية عام 2004، ويتم تحديثه منذ 2011. إقامة المجلس الوطني للبيئة والتنمية وأجهزته اللامركزية والتي يُطلَق عليها اسم المجالس الجهوية للبيئة والتنمية. إنجاز عمل مهم يتعلق بالتقنين، وقد ترجم ذلك من خلال اعتماد نصوص جديدة مطابقة للاتفاقيات التي صادقت عليها موريتانيا و مراجعة بعض النصوص لملائمتها مع متطلبات عملية الإصلاح وتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و نصوص السياسات العامة الأخرى؛ التحليل الشامل لنظام الحكم الرشيد للبيئة بكافة الوحدات الوزارية التي لديها نشاطات متعلقة بالبيئة واقتراح إصلاحات مناسبة. بناء قدرات العناصر الفاعلة المتعلقة بالتقييم البيئي كوسيلة لإعادة دمج البيئة اعداد21 برنامج عمل أولى في 2010 (ألاك،كيفة،كنكوصة) كصكوك لتخطيط أنشطة التنمية المستدامة على مستوى الوحدات النص في القانون الإطاري حول البيئة عام 2000على اقامة صندوق للتدخل لصالح البيئة وحشد الموارد العامة والشركاء الفنيين والماليين. احترام التعهدات الدولية في إطار المرحلة العملياتية الرابعة لبرنامج التمويل متناهي الصغر من الصندوق الدولي للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والاتفاقية حول التنوع البيولوجي، وبروتوكولات مونتريال وكيوتو. وعلى الرغم من هذاالتقدم الكبير، لا تزال التحديات مستمرة. ففي الواقع، نشهدتراجعا ضئيلا في الفقر وزيادة في عدد الفقراء ، وذلك يرجع إلى عدة أسباب من بينها المعدل الضعيف للنمو الاقتصادي وقلة استفادة الفقراء من هذا النمو. وكما هو مبين أعلاه ، يرجع هذا إلى عدد من العوامل الأساسية، نذكر من بينها: أوجه الخلل في عملية الحكم الرشيد بشكل عام في البلاد الطابع المزدوج وسوء توزيع الاقتصاد الوطني اعتماد البلاد الشديد على الخارج وهشاشتها أمام الصدمات الخارجية قلة تنافسية القطاع الخاص القدرة المحدودة على جذب المساعدات الخارجية القصور في المجالات المتعلقة بالبنى التحتية لدعم النمو والتدهور المستمر للبيئة والموارد الطبيعية.
	كما هوموضح في خطة العمل لعام 2011-2015 للإطارالاستراتيجي لمكافحة الفقر، هذا العامل الأخير يتم بشكل أساسي من خلال محاور أساسية: مراعاة البعد الخاص بالمخاطر المناخية والإدارة المستدامة للأراضي والمواردالطبيعية في الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتنمية: في هذاالاطار، يتم التركيز على: • تثمين رأس المال الطبيعي المنتج • الادارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية • استصلاح الأراضي • الإدارة الشاملة لموارد المياه، والموارد السمكية ، والغابات و النظم البيئية من خلال العناية الخاصة بالمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة • الحفاظ على التنوع البيولوجي • الإدماج المتزايد للعناصر المستفيدة من الأنهار في إدارة الموارد
	تعزيز الحكم البيئي الرشيد: تتمثل الإجراءات المنصوص عليها فيما يلي : • دعم الإعلام والتعليم والاتصالات في المجال البيئي، بواسطة ركيزة قانونية محدثة، وجهاز مؤسسي متجدد للقطاع وخطة عمل بيئية تتناسب والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. • تجهيز معمل وطني لمراقبة ومتابعة البيئة • تقييم مخاطرتلوث مياه نهر السنغال في إطارمشروع أفطوط الشمالي • إقامة مراصد للمناطق الرطبة بموريتانيا • إقامة مناطق محمية بقلب ريشات • تحسين حماية المراعي ومكافحة حرائق الغابات وخاصة عن طريق تنفيذ هيكل دائم يُعنَى بهاتين الإشكاليتين الأساسيتين، • إعادة تأهيل الغابات المصنفة والحفاظ عليها مع النهوض بزراعة الأشجارالملائمة للمناطق القاحلة؛ الذي سيعود بالنفع أولاً على مشروع الحائط الأخضر العظيم و • إنجاز مشروع البيئة الساحلية.

البنود	المعلومات
	متابعة التغيرات المناخية: ترتكز الأعمال المعدة في هذا الشأن على: 1- متابعة الأعمال الرائدة لحماية تآكل الشواطئ وحماية مدينة نواكشوط من ارتفاع منسوب البحر وزحف الرمال من خلال متابعة مشروع حماية مدينة نواكشوط من زحف الرمال، 2- إدراج إدارة المخاطروالكوارث الطبيعية في السياسات القطاعية 3- تزويد الكيانات المعنية بالوسائل المناسبة لمواجهة موضوعات مثل الهجرة والتغيرات المناخية، وأيضا تزويدها ببرامج الطاقة المتجددة فضلاً عن الفاعلية والتحكم في الطاقة. يشغل مجمل العوامل السابق ذكرها مكانة محورية في الموضوعات ذات الأولوية لقمة ريو 2012 ألا وهي الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر والحكم الرشيد للتنمية المستدامة. مراجع للتدقيق وملاحظات خاصة: ملحوظة: الوثائق الأساسية ملحقة بالنص
إدارة المخاطر المرتبطة بالمياه الهدف: وضع ما لا يقل عن نظام إنذار لمنع الكوارث الطبيعية على الصعيد الوطني بحلول 2015	تم اتخاذ إجراءات خاصة لبلوغ هذا الهدف (مبادرات منع المخاطر): وجود نظام إنذار لمنع الكوارث الطبيعية وسنة إنشائه: أدرجت موريتانيا، على غرار الدول الأخرى، إدارة الكوارث، في سياستها الشاملة للتنمية المستدامة. تمتد خريطة المناطق الهشة و المعرضة لمخاطر الكوارث في موريتانيا لتشمل المحور الساحلي الأطلنطي على نهرالسنغال الذي يتداخل ويتفرع على محور نواكشوط- نعمة. ومدينة طينطان خير مثال على ذلك وتوضح كيف يمكن لمدينة أن تصبح ،جزئياً ، منطقة رطبة. للأسف، حتى الآن، ما يُتخَذ من إجراءات أمنية تكون لاحقة للحدث وعند الحاجة إليها بدلاً من أن تكون إجراءات وسياسات للوقاية من المخاطر والكوارث. فهذه الإدارة القطاعية تمنع أعمال التدخل وتحد من فاعلية سياسة إدارة المخاطر والكوارث التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً باجراءات الوقاية وإعداد خطة طارئة تشمل الجوانب الأمنية والوقائية على حد سواء.
	2.1.7 التأقلم مع التغير المناخي التصحر وانخفاض الإنتاجية الزراعية والحيوانية. أكثر صور التغيرات المناخية وضوحاً على الأنظمة البيئية الأرضية في موريتانيا هي التصحر وتوابع هذه الظاهرة. في الواقع، يؤدي اختفاء النباتات إلى تحركات الرمال والأراضي الوعرة وفقاً لطبيعة القوام. ترتبط الآثارالضارة للتغيرات المناخية (قابلية تغير المناخ) على مسارات وموارد المياه بانخفاض القدرة الإنتاجية الزراعية ، تضاؤل مساحات المراعي وزيادة التنافس حول الموارد الطبيعية. فيما يتعلق بأنظمة الإنتاج، فان أكثرها هشاشة هي تلك التي تعتمد على الزراعة المروية بمياه الأمطار و بحصد منتجات الغابات غير الخشبية، من ناحية أخرى فإن الهشاشة الحيوانية مرتبطة بنقص مياه شرب ، وتأثيرها يظهر أولاً على الماشية، فالأغنام ثم الماعز وأخيرا على الجمال. وتبعاً للآثار السلبية للجفاف، نرى تغييرات عميقة لنظم الإنتاج ألا وهي تراجع النظم الرعوية التي تمارس الانتجاع على نطاق واسع (جمال وأغنام) لصالح الرهانات على الحيوانات المرتبطة أكثر بالتربية الحضرية (كالماشية والماعز). وقد أدى ذلك إلى ظهورالرعي الآمن القائم على الزراعة وتربية الماشية كما شجع على استقرارالأفراد والممتلكات و الاعتماد على الأجناس الحيوانية التي تستخدم كدليل .
	ارتفاع درجة حرارة المياه وتغير النظم البيئية البحرية والساحلية. سيكون لارتفاع درجة حرارة البحر، بفعل التغييرات المناخية، نتائج هائلة على تكوين الكائنات الساكنةهذه النظم البيئية البحرية والساحلية. لذا، فإن الكائنات البحرية ،التي تُعد في الأصل كائنات بحرية، قد تحل محل بعض كائنات ساحلية، وذلك على سبيل المثال. وبشكل عام، سيؤدي الاحتباس الحراري إي قلب دورة الحياة لبعض الأجناس فضلاً عن اختفاء البيئة الخاصة بها. ستعاني المزارع السمكية والموارد السمكية، التي تمثل اليوم أكثر من 12.5% من إجمالي الناتج المحلي الوطني، من الأضرارالناجمة عن التغيرات المناخية من خلال اضطراب بيئة بعض الأجناس وند. قد يترجم ذلك في شكل انهيارالنمو الاقتصادي، خسارة كبيرة في العملات الأجنبية (انخفاض الصادرات) وزيادة معدل البطالة.

البنود	المعلومات
	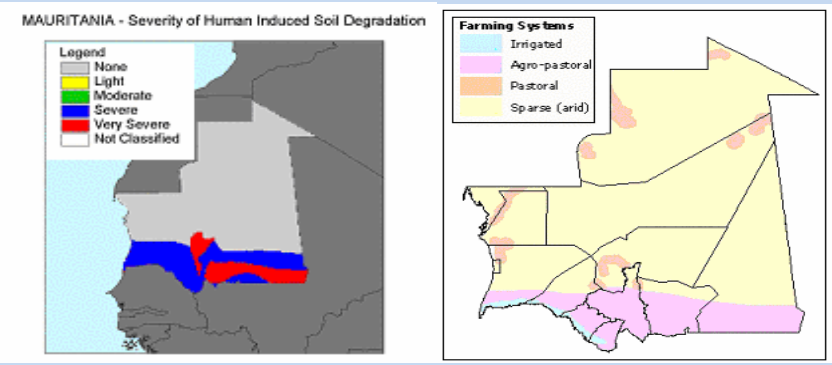
	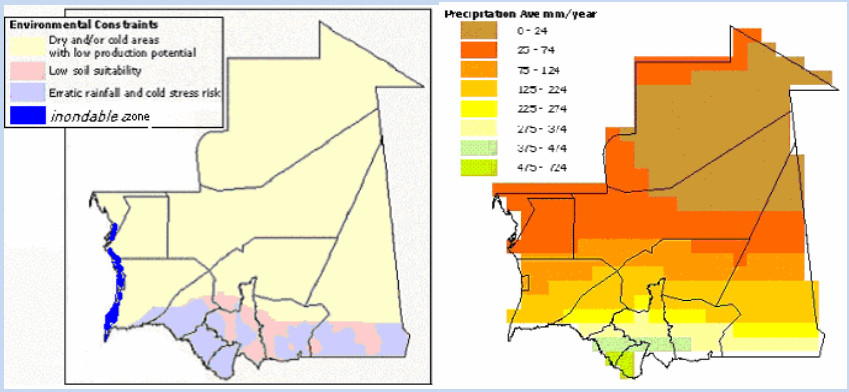

2ـ2 تطور عوامل التدهور

2ـ2ـ1 العوامل الطبيعية

هـذه العوامـل تعـد في الأسـاس عوامـل مناخيـة. وتعـد بالفعـل المخاطـر المناخيـة التـي وقعـت بدايـة مـن السـبعينيات أحـد الأسـباب الرئيسـة للتصحـر. فهـذا النـوع مـن العوامـل يعـد مدمـرا لأنـه يقـع بصـورة عشـوائية وتعجـز موريتانيـا عـن التحكـم فيـه. ونذكـر ضمـن هـذه العوامـل:

ضعف هطول الأمطار؛

التغير البالغ على المستوى المكاني والزمني لمعدل هطول الأمطار؛

كثافة هطول الأمطار أساس التدهور الطبيعي الكبير للتربة وتتزايد سرعته بسبب انخفاض كثافة الغطاء النباتي؛

ارتفاع درجات الحرارة بسبب مسألة التبخر التي تحدث على نحو بالغ؛

رياح هرمتان الساخنة الضارة خاصة على مياه السطح ورطوبة التربة ووضع النبات وتراكم الرمال وديناميكية الرياح.

وينتـج التلـوث الناجـم عـن الهيدروكربـون عـن إلقـاء تفريـغ الزيـوت المسـتعملة وتسريبـات الغـاز والبـترول مـن حطـام الناقـلات في البحـار (في نواذيبـو). وتمثـل عمليـات استكشـاف واسـتخراج البـترول في عـرض البحـر مصـادر كامنـة للتلـوث بسـبب الهيدروكربـون. كـما أن التنميـة مسـتدامة لقطـاع الهيدروكربـون الناشـئ لايجـب أن تتـم إلاّ مـع ضـمان احـترام الفاعلـين المعنيـين بخطتهـم الخاصـة بـالإدارة البيئيـة والتـي تنجـم عـن دراسـة الآثـار البيئيـة لمشـاريعهم. وفي موريتانيـا يمكـن أن يكـون للتلـوث العـرضي في عـرض البحـر آثـار ضـارة في المنطقـة دون الأقليميـة. وبالفعـل يتجـه الانجـراف السـاحلي (التيـارات الرئيسـية) نحـو الشـمال-الجنوب، وتنعكـس التسربـات في شـمال موريتانيـا (الكاب الأبيـض) بصـورة سريعـة عـلى خليـج أرغـين، أمـا التسربـات في منطقـة الجنـوب سـوف تؤثـر دون أدنى شـك عـلى الخدمـات الاقتصاديـة للنظـم البيئيـة البحريـة في الـدول المجـاورة.

البنود	المعلومات
التحضيرات المؤسسية الأخلاقيات والشفافية والاستقلالية دور القطاع العام والخاص الحق في المياه المداخل التنظيمية	أعمال محددة يتم الاضطلاع بها بغية تحقيق الهدف: وجود سياسات وإصلاحات للمياه وعام التحديث الأخير: -عناصر البيئة التشريعية والقانونية: قانون المياه (قرار رقم 144-85 الصادر في الرابع من تموز/يوليو 1986 وتم تعديله وإلغاؤه بقانون رقم 30-2005 في الثاني من شباط/فبراير 2005 بشأن قانون المياه) الذي يُعرف بعض المبادئ الأساسية ومن ضمنها بصفة خاصة مسؤولية المستثمر في المناطق المروية فيما يتعلق بالاستخدام الرشيد للمياه؛ القرار رقم 289-87 الصادر في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1986 الذي يضع الاختصاصات الجديدة للبلدية وبما يشمل إدارة البنى التحتية المائية؛
الهدف: وضع/تحديث بحلول 2015 الإصلاحات السياسية في قطاع المياه وتعكس مبادئ الحكم الرشيد مثل: (1) إلتزام الشراكة؛ و(2) الأخلاقيات والشفافية والمساواة والعدل؛ و(3) المسؤولية والمساءلة؛ و(4) الإدماج والمشاركة والتقديرات والقدرة على الرد؛ و(5) الترابط	المرسوم رقم 124-93 الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر 1993 الذي يعرف شروط الإدارة والاستغلال بالامتياز لمعدات الإمداد بالمياه الصالحة للشرب القانون رقم 016- 98 الصادرفي 9 تموز/يوليو 1998 الخاص بالإدارة التشاركية للواحات؛ المرسوم رقم PM/0187-2008 الصادرفي 20 الأول/أكتوبر 2008 ويحدد صلاحيات وزارة المياه والتطهير ومنظمة الإدارة المركزية لقسمه؛ المرسوم رقم 19-2002 الصادرفي 31 آذار/مارس 2002 الذي اعترف بفائدة المرافق العامة للوكالة الوطنية للمياه الصالحة للشرب والتطهير وحددت نظامها الضريبي والجمركي، بالإضافة إلى مرسوم 2010 الذي أنشأ الديوان الوطني لخدمات المياه في الريف؛ المرسوم رقم 20-2002 في 31 آذار/مارس 2002 الذي وضع الرسوم الخاصة بسحب المياه. عناصر التحضيرات المؤسسية: -وزارة المياه والتطهير التي يرتبط بها: إدارة المياه، إدارة التطهير، إدارة الهيدرولوجيا والسدود، إدارة البرمجة والمتابعة والتعاون، إدارة الشؤون الإدارية والمالية، الشركة الوطنية للمياه وهي شركة وطنية ذات رؤوس أموال عامة مكلفة بخدمات إنتاج ونقل وتوزيع المياه في المراكز الحضرية الكبرى (24)، الخلية الوطنية لمنظمة تنمية حوض نهر السنغال (موريتانيا)، الديوان الوطني لخدمات المياه في المناطق الريفية التي حلت محل الوكالة الوطنية للمياه الصالحة للشرب والتطهير، المركز الوطني للموارد المائية، الشركة الوطنية للحفر، الديوان الوطني للتطهير،
	ب. الأقسام الأخرى وباقي الأطراف الفاعلة الوطنية لقطاع المياه في موريتانيا: الأقسام الأخرى والأطراف الفاعلة الوطنية الباقية تتدخل في قطاع المياه. ومن بين الأطراف الفاعلة الأساسية بصفة خاصة الأطراف الآتية: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية التي تضمن برامج العمل والمشاريع المائية والتطهير التي تمولها الدولة، تبحث عن مصادر لتمويلها وتدير خدمة الديون. وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ هذه الوزارة أيضا برامج مائية هامة، بواسطة وكالة موريتانيا لتنفيذ الخدمات ذات الصالح العام للتوظيف وبواسطة وكالة تعزيز فرص الحصول على الخدمات المنظمة على الصعيد العالمي؛ هيئة التنظيم متعددة القطاعات التي تضمن تنظيم القطاع. فضلاً عن قيامها بضمان احترام النصوص القانونية والتنمية الفعالة للقطاع، تضطلع أيضا بإنشاء سياق قانوني من شأنه الإسهام في ظهور منظمين على المستوى الخاص في قطاعات المياه والكهرباء والاتصالات عن بعد. بيد أنها تكلف وكالة تعزيز فرص الحصول على الخدمات المنظمة على المستوى العالمي بتنظيم قطاع المياه في المناطق الريفية وشبه الحضرية؛ تمثل البلديات أيضا أطراف فاعلة مُفضلة للقطاع لتحقيق المشاريع المائية اعتمادا على أموال خاصة أو من خلال التعاون غير المركزي. وهي مسؤولة أيضا عن نظافة المياه وتتمتع باختصاصات في مجال البيئة فيما يتعلق بالتطهير؛ مفوضية الأمن الغذائي مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والمجتمع المدني تُكلف أحيانا بإتاحة المياه الصالحة للشرب للطبقات المحرومة (كمشروع ليهادا على سبيل المثال). وقد حان الوقت لمفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والإدماج أن تضطلع بدورها على أساس التدريب وتوظيف العاطلين عن العمل الحاصلين على شهادة لإدارة الينابيع في المناطق المحيطة لنواكشوط.

البنود	المعلومات
	وجود سياسة لقطاع المياه تعكس مبادئ الحكم الرشيد وسنة التحديث: في عام 2000 تبنت الجمهورية الإسلامية الموريتانية "إعلان الألفية" والتزمت"بتقليل نسبة السكان المحرومين من إمكانية الحصول المنتظم على المياه الصالحة للشرب وعلى الصرف الصحي، إلى النصف، وذلك بحلول عام 2015 ". في عام 2001 تم وضع إطار استراتيجي لمكافحة الفقر ويعد مرجعاً للتوجهات الاستراتيجية للقطاعات المختلفة ومنها قطاع المياه مع تبني استراتيجية للحصول علي الخدمات الأساسية على الصعيد العالمي ومتعدد القطاعات بهدف تنفيذ العديد من الآليات بغية ضمان إسهام أفضل وفعال للدولة في مجال الاس تثمار. وهذا الإطار الاستراتيجي قد تم تحديثه ويشمل الفترة الممتدة ما بين 2010-2006 و 2015-2011. ومنذ عام 2005 جرى تشاور مع الأطراف الفاعلة المختلفة المشتركة في قطاع المياه من أجل ضمان ظهور أفضل للقطاع وتعزيز التنسيق. تم تنظيم مراجعة ،على مستوى القطاعات، للقطاع في المناطق الريفية في يونيو 2005 وأعقبتها طاولة مستديرة للدول المانحة في عام 2006 من أجل تعبئة الموارد المالية لبلوغ أهداف الألفية للتنمية. وفي 2007 تمت مراجعة للنفقات العامة للقطاع، وعقد المجلس الوطني للمياه، المكون وفقا لقانون المياه، أول جلسة له في 2009.
	وقد جعل تطوير القطاع والتزامات الحكومة من مراجعة "استراتيجية تنمية قطاع المياه والتطهير" المعتمدة في 2009 أمرا ضروريا. وتوجه الاستراتيجية الحالية عمل الحكومة نحو قطاع المياه والتطهير مع اتباع محاورها الاستراتيجية ووفقا لخطة العمل التي سوف يتم تنفيذها. وهي تتناول تحسين إدارة القطاع وتنمية الإدارة المتكاملة لموارد المياه وفرص الحصول على المياه الصالحة للشرب والتطهير. وتجدر الإشارة إلى العديد من الإنجازات في مجال الحكم الرشيد، ومن بينها على وجه الخصوص: (1) إنشاء المؤسسات الدستورية وتشغيلها بصورة طبيعية؛ (2) تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية التعددية والشفافة؛ (3) العمل الطبيعي للأحزاب السياسية؛ (4) حل مشكلة نقص الموارد البشرية عقب أحداث 1989 وتنظيم عودة مواطني موريتانيا الذين قد تعرضوا للتشريد خارج الحدود الوطنية عقب هذه الأحداث و إعادة إدماجهم في المجتمع؛ (5) تبني القانون الذي يجرم الرق ويقمع الممارسات المتعلقة بالرق مع تنفيذ برنامج لاستئصال آثار الرق؛ (6) استكمال عمل التقنين وتحسين وضع العمل داخل القطاع المعني بالعدل؛ (7) إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ (8) تعزيز قدرات البرلمان وإنشاء محكمة عليا تعنى بالعدل ؛ (9) إطلاق عملية إصحاح الوظيفة الحكومية وتعزيز الموارد البشرية والنشرالالكتروني لتقييم الإجراءات الإدارية وبوابات الخدمات العامة والبرنامج المعلوماتي للإدارة؛ (10) عدم مركزية أعمال المنظمين والمراقبين الماليين والمحاسبين على مستوى جميع الكيانات المركزية والإقليمية؛ (11) تعزيز الموارد البشرية ووسائل أجهزة الرقابة؛ (12) تنظيم حملات توعية متعددة على الإدارة السيئة والفساد وتبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد؛ (13) تبني إعلان سياسة عدم المركزية والتنمية في إبريل 2010؛ (14) إصدار قانون التوجيه بشأن تهيئة الأرض وإعداد النصوص القانونية بشأن تهيئة الأرض بالإضافة إلى وضع الهياكل التي نص عليها قانون التوجيه وخاصة المرصد الوطني لتهيئة الأرض؛ (15) تعزيز قدرات المجتمع المدني، عناصر الشراكة والالتزام:
	-(1) إنشاء المؤسسات الدستورية ووتشغيلها بصورة طبيعية؛ (2) تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية التعددية والشفافة؛ (3) العمل الطبيعي للأحزاب السياسية؛ (4) حل مشكلة نقص الموارد البشرية عقب أحداث 1989 وتنظيم عودة مواطني موريتانيا الذين قد تعرضوا للتشريد خارج الحدود الوطنية عقب هذه الأحداث و إعادة إدماجهم في المجتمع، عناصر الأخلاقيات-الشفافية والمساواة والعدالة: -تبني القانون الذي يجرم الرق ويقمع الممارسات المتعلقة بالرق مع تنفيذ برنامج لاستئصال آثار الرق؛ (6) استكمال عمل التقنين وتحسين تشغيل قطاع العدالة؛ (7) إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ (8) تنظيم حملات توعية متعددة على الإدارة السيئة والفساد وتبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد؛ (9) إطلاق عملية تطهير العمل العام وتعزيز الموارد البشرية والنشرالالكتروني لتقييم الإجراءات الإدارية وبوابات الخدمات العامة والبرنامج المعلوماتي للإدارة؛ عناصر بشأن المسؤولية والمساءلة؛ عناصر بشأن الإدماج والمشاركة والتقديرات والقدرة على الرد: (1) تبني إعلان سياسة اللامركزية والتنمية في إبريل 2010؛ (2) إصدار قانون التوجيه بشأن استغلال الأرض وإعداد النصوص القانونية بشأن استغلال الأرض بالإضافة إلى وضع الهياكل التي نص عليها قانون التوجيه وخاصة المرصد الوطني لاستغلال الأرض، عناصر بشأن الترابط: مصادر التدقيق والملاحظات الخاصة:

<table>
<tr><th>البنود</th><th>المعلومات</th></tr>
<tr><td>تمويل القطاع

الهدف:
-تخصيص ما لا يقل عن 0.5% من إجمالي الناتج المحلي، بصورة عاجلة، للصحة والتطهير

و
-تخصيص 5% من الميزانية الوطنية بصورة عاجلة للمياه والتطهير</td><td>الأعمال المحددة التي يتم القيام بها بغية بلوغ الهدف:

<table>
<tr><th>الأعوام</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2011</th><th>2012</th></tr>
<tr><td>إجمالي الناتج المحلي للدولة (أ1)</td><td>969728106</td><td>1050441106</td><td>1013462104</td><td>1201355104</td><td>1206702104</td></tr>
<tr><td>-ميزانية الصحة والتطهير (ب1)</td><td>141306480</td><td>276032847</td><td>781032847</td><td>661032847</td><td>795203452</td></tr>
<tr><td>النسبة المؤية لإجمالي الناتج المحلي الخاصة بالصحة والتطهير (%) =gdpsh ب1/أ1</td><td>0.014571764</td><td>0.026277806</td><td>0.077065825</td><td>0.055023939</td><td>0.065898909</td></tr>
</table>
تبني برنامج التطهير في المناطق الريفية
مستوى الإنجاز لحصة إجمالي الناتج المحلي:
مستوى الإنجاز لحصة الميزانية الوطنية:

<table>
<tr><th>الأعوام (1)</th><th>2008</th><th>2009</th><th>2010</th><th>2011</th><th>2012</th></tr>
<tr><td>الميزانية الوطنية</td><td>275110</td><td>233856407</td><td>250366154</td><td>269153</td><td>346281814</td></tr>
<tr><td>إجمالي الدولة (أ2)</td><td>020420</td><td>550</td><td>199</td><td>400000</td><td>02</td></tr>
<tr><td>ميزانية المياه والتطهير (ب2)</td><td>5329311802</td><td>8217948907</td><td>6487640329</td><td>3647868690</td><td>3845489258</td></tr>
<tr><td>النسبة المئوية للميزانية الوطنية للمياه والتطهير bdgWS

(%)= ب2/أ2</td><td>1.937</td><td>3.514</td><td>2.4914072</td><td>1.3553121</td><td>0.1110</td></tr>
</table>
مصادر التدقيق والملاحظات الخاصة:
الأوراق الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية(2008-2011)
-بيانات الديوان الوطني لخدمات المياه</td></tr>
<tr><td>استراتيجيات التسعير

استراتيجيات تمويل الأكثر فقرا

الهدف:
وضع هيكل التعريفة بحلول 2015 الذي سيعكس توزيع الضرائب وإتاحة الخدمات للفقراء</td><td>الأعمال المحددة لبلوغ الهدف:
-وصف هيكل التعريفة للمياه:
هذه المعايير تتفاوت وفقا لمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المستهدفة وتتمثل كالآتي:
القرى (من 150 إلى 500 فرد): 20 لترا للشخص في اليوم؛
المراكز الريفية (500 مواطن إلى 1000 فرد): 20 لترا للشخص في اليوم
المراكز شبه الحضرية (من 100 إلى 5000 فرد): 30 لترا للشخص في اليوم
المراكز الحضرية (المحليات التي يفوق عدد سكانها 5000 فرد): 45 لترا للشخص في اليوم
التسعير
الجدول 12: الأسعار الحالية للمياه وفقا للمنظمين

<table>
<tr><th>المنظم</th><th>الشركة الوطنية للمياه</th><th>الديوان الوطني لخدمات المياه في الريف</th><th>الوكيل</th><th>أخرى</th></tr>
<tr><td>التسعير UM/m^3</td><td>من 99 إلى 367</td><td>من 100 إلى 260</td><td>من 300-168 إلى 800</td><td>من 70 إلى 500</td></tr>
</table>
الحد الأدنى الحيوي (لتر/للشخص/في اليوم): 20 لترا
الدخل الأدنى للسكان (العملة المحلية-أوقية موريتانية ddll-): UM 30000
المعدل(دولار أمريكي أو يورو/عملة محلية) 1 يورو لكل 400 UM</td></tr>
</table>

<table>
<tr><th>البنود</th><th>المعلومات</th></tr>
<tr><td></td><td>هيكل التعريفة
للشركة الوطنية للمياه
<table><tr><th>فئات الاستهلاك (متر مكعب)</th><th>السعر (العملة المحلية)</th></tr><tr><td><20 مترا مكعبا</td><td>99 UM/m^3</td></tr><tr><td>>20 مترا مكعبا</td><td>367UM/m^3</td></tr><tr><td>العوائد والضريبة</td><td>6UM/m^3</td></tr></table>التعريفة للمناطق الريفية والمراكز الحضرية <5000 مواطن
- للمكتب الوطني لخدمات المياه في الريف
لمحطات الطاقة الشمسية:120 UM/L
لم يتم تحديد السعر للمحطات الحرارية ويتفاوت هذا السعر وفقا لتكلفة الاستغلال ما بين 100 UM/m^3 و 260 UM/m^3.
الوكيل
168 UM/m^3-300 UM/m^3 وحتى 800 UM/m^3 وفقا لتكلفة الاستهلاك
أخرى (البلديات)
من 70 UM/m^3 إلى 500 UM/m^3 وفقا لتكلفة الاستغلال.
وصف تسعير خدمات التطهير إن وُجِد:
يتم تحصيل رسوم الترخيص لشبكة التطهير الوحيدة عن طريق الشركة الوطنية للمياه لمبلغ يصل إلى 14 UM/m^3.
مصادر التدقيق والملاحظات الخاصة:
- الشركة الوطنية للمياه و المكتب الوطني لخدمات المياه في الريف وهيئة التنظيم.</td></tr>
<tr><td>التعليم وتنمية القدرات
الهدف: يجب تحديده.</td><td>لا يجب الإبلاغ</td></tr>
<tr><td>معلومات

الهدف:
تعزيز أنظمة المراقبة والتقييم والإبلاغ للتماشي مع نظام المراقبة والتقييم لعموم إفريقيا</td><td>الأعمال المحددة لبلوغ الهدف:
وجود نظام وطني للمتابعة والتقييم والإبلاغ للمياه والتطهير، وسنة التنفيذ
وجود قاعدة بيانات للمياه الجوفية ومرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية الذي يديره المركز الوطني للموارد المائية منذ 1998 لإدارة المياه، ونقلها للمركز الوطني للموارد المائية في عام 2001، بالإضافة إلى نظام مراقبة المياه الجوفية من خلال وحدة قياس ضغط السوائل التي تم وضعها في 18 حقلا يضم أنظمة لتجميع المياه الجوفية ومن بينها 14 حقلا يغذي بعض المدن الكبرى في موريتانيا، وتم وضع 4 وحدات أيضا في الحقل الذي يضم أنظمة تجميع المياه الجوفية في واحة أردار وحقل تاسياست وحقل الشركة الوطنية للصناعة والتعدين وحقل منظمة تنمية حوض نهر السنغال في المنطقة الموريتانية.
وجود قواعد بيانات للإدارة على مستوى الشركة الوطنية للمياه والمكتب الوطني لخدمات المياه في الريف.
وجود قاعدة بيانات خاصة بوحدة القياس الهيدرولوجي لمجريات المياه الرئيسية؛ وتديرها إدارة استغلال الأراضي الريفية بالإضافة إلى محطات القياس على مستوى نهر السنغال.
وجود آلية لمتابعة أنظمة الاحتفاظ بالمياه الكبرى (دياما، فوم، جليتا، تامورت ناجي).
وجود نظام متابعة ومعلومات زراعي مائي جوي يساعد في تنمية الزراعات القائمة على الأمطارالتي تديرها إدارة التطهير؛
وجود شبكة متابعة عن طريق وحدة قياس ضغط السوائل لوادي نهر السنغال
وجود شبكة متابعة لمياه السطح؛ وتمتلك إدارة استغلال الأراضي الزراعية قاعدة بيانات خاصة بالسدود في صيغة برنامج إيكسيل و بالإضافة إلى محطات القياس على مستوى نهر السنغال.
التحديثات الأخيرة في نظام المتابعة والتقييم:
<table><tr><th>التحديد</th><th>السنة 1</th><th>السنة 2</th><th>السنة 3</th><th>2011</th></tr><tr><td>-العناصر الجديدة المدمجة</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td></tr><tr><td>-الدوافع</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td><td>xxxx</td></tr></table>عناصر نظام المتابعة والتقييم الإفريقي الذي تم إدماجه:
مصادر التدقيق والملاحظات الخاصة:</td></tr>
<tr><td>المياه وعناصر التكنولوجيا
الهدف: يجب تحديده.</td><td>لا يجب الإبلاغ.</td></tr>
<tr><td>الشبكات المهنية/الجمعيات
الهدف: يجب تحديده.</td><td>لا يجب الإبلاغ.</td></tr>
</table>

٢-٣- الأهداف العالمية

تبين أن ٨٨٤ مليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب في العالم، بينما هناك ٢,٦ مليار شخص ليس لديهم مرافق صحية، و٥ مليون شخص يموتون كل عام نتيجة أمراض مرتبطة بالمياه الضارة (كوليرا، إسهال، التهاب كبدي، تيفود..). إن تحقيق أهداف الألفية للتنمية خلال عام ٢٠١٥ لتضع الإطار لسياسة التنمية البشرية للأمم المتحدة، إنما تعتمد بالأخص على قضية المياه.

كما أن الأهداف العالمية للمياه هي كما يلي:

بالنسبة للحصول على المياه والصرف:

- ضمان الحصول على المياه للجميع والحق في المياه، والحصول على الصرف المدمج للجميع.
- تحسين النظافة والصحة بفضل المياه والصرف
- منع والاستجابة للمخاطر والأزمات المرتبطة بالمياه
- المساهمة في التعاون والسلام بفضل المياه

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية:

- تحقيق التوازن بين الاستخدامت
- تحقيق التوازن بين الاستخدامات المختلفة للمياه بواسطة الإدارة المتكاملة
- المساهمة في الأمن الغذائي بواسطة الاستخدام الأمثل للمياه
- تحقيق التناغم بين المياه والطاقة
- التشجيع على التنمية الخضراء ورفع قيمة النظم البيئية

فيما يتعلق بحماية البيئة:

- رفع جودة الموارد المائية والنظم البيئية
- ضبط ضغوط وآثار الأنشطة الإنسانية على المياه
- التصدي للتغيرات المناخية والشاملة في عالم يتحول إلى العمران

٣. المؤشرات الوطنية لحالة المياه

تتضمن القائمة الجديدة للمؤشرات المتخذة مئات من المؤشرات التي تم تقسيمها إلى ١٥ موضوعاً، بعض هذه المؤشرات يرتبط بمؤسسات محددة لأغراض القياس كالتالي:

١- المياه المتاحة: يتم متابعة هذا الموضوع من خلال ٢٨ مؤشرًا مقسمين إلى ثلاثة مواضيع فرعية هي المياه الزرقاء، والمياه الخضراء، والمياه غير التقليدية. أما المؤسسات الرائدة لرصد وتقييم هذا الموضوع، فهي: المركز القومي للموارد المائية، وإدارة المياه، وإدارة الزراعة، وإدارة السياسات، والتعاون، والرصد والتقييم بوزارة التنمية الريفية.

٢- المياه والاستخدامات: يتم متابعته من خلال المؤسسات الرائدة لرصد هذا الموضوع هي: المكتب القومي لخدمات المياه الريفية، والشركة الوطنية للمياه، وإدارة السياسات والتعاون والرصد والتقييم بوزارة التنمية الريفية، وإدارة الزراعة/ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الوزراء للبيئة

٣- المياه وتغيير استخدامات الأرض: يمكن رصدها بمعرفة إدارة السياسات والتعاون والرصد والتقييم بوزارة التنمية الريفية، وإدارة الزراعة/ الوزارة المنتدبة لدى رئيس الوزراء للبيئة

٤- خادمات المياه والحصول عليها: تتم رصد المؤشرات بمعرفة إدارة الزراعة، وإدارة تخطيط الرصد والتعاون بوزارة المياه

٥- المياه والطاقة: يتم رصد المؤشرات بمعرفة وزارة البترول والطاقة والمعادن

٦- المياه والسكان: يتم رصد المؤشرات بمعرفة المكتب القومي للإحصاءات مع القادة الإساسيين في متابعة الموضوعين الأوليين

٧- المياه والصحة: يتم متابعة هذا الموضوع بالأساس بمعرفة إدارة النظافة والصحة العامة

٩- المياه والنظام البيئي: أقسام وزارة البيئة: إدارة الرقابة البيئية، وإدارة التخطيط للمعلومات البيئية، وإدارة حماية البيئة

١٠- المياه والمناخ: يتم رصد المؤشرات بمعرفة إدارة الزراعة، والمكتب القومي للأرصاد

١١- المياه والاقتصاد: يتم رصد المؤشرات بالأساس بمعرفة إدارة السياسات والتعاون والرصد والتقييم بوزارة التنمية الريفية

١٢- المياه والتمويل: يتم متابعة هذا الموضوع بمعرفة المكتب القومي للإحصاءات

١٣- المياه والتجارة: يتم متابعة هذا الموضوع بمعرفة المكتب القومي للإحصاءات

١٤- المياه والحوكمة: يتم متابعة هذا الموضوع بمعرفة إدارة السياسات والتعاون والرصد والتقييم بوزارة التنمية الريفية

١٥- المياه والعلاقات الدولية.

بعد تحديد بعض المؤشرات التي تم جمعها في ١٥ فئة، تم جمع قيم ٢٠١٢ وتقييمها علي مستوي المؤسسات الوطنية.

سجلت تلك التقييمات في الجدول (٤) أدناه:

يوضح الجدول رقم ٤ بالأسفل القائمة الكاملة للمؤشرات مصنفة تحت ١٥ فئة مختلفة

جدول ٤. القائمة الكاملة لقيم المؤشرات

المؤشرات	الوحدات	القيم	المصدر	ملاحظات
المياه المتاحة				
المياه الزرقاء				
متوسط عمق المطر السنوي	مليمتر/عام	223,9	المركز الوطني الأرصاد الجوية	قيمة متوسطة محتسبة خلال الفترة من 1995 إلى 2005 من قبل المركز الوطني للأرصاد الجوية
حجم الأمطار السنوي	مليار متر مكعب/عام	94.82	مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا / المجلس العربي للمياه	الحجم غير مقدر على المستوى الوطني
المياه السطحية الداخلية المتجددة (IRSW)	مليار متر مكعب/عام	0.10	وزارة المياه والصرف 2012	قيمة مقدرة على المستوى الوطني
المياه الجوفية الداخلية المتجددة (IRG)	مليار متر مكعب/عام	0.30	بيانات رسمية	قيمة مقدرة
إجمالي موارد المياه الزرقاء الداخلية المتجددة (TIRBWR)=(IRSW+IRG)	مليار متر مكعب/عام	0.40	الفاو إحصائيات المياه	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
سريان المياه السطحية من الخارج (ESI)	مليار متر مكعب/عام	11.00	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	حجم منظم من سد مانانتالي
سريان المياه السطحية إلى الخارج (ESO)	مليار متر مكعب/عام	0.00	الفاو إحصائيات المياه	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
سريان المياه الجوفية من الخارج (EFG)	مليار متر مكعب/عام	0.00	الفاو إحصائيات المياه	المعرفة الحالية لا تسمح بتحديد تقدير
إجمالي سريان الموارد المائية الزرقاء الخارجية المتجددة (ESWI+EGI)	مليار متر مكعب في السنة	11.00	تقرير منظمة تنمية نهر السنغال لعام 2009	حجم منظم من سد مانانتالي
إجمالي المياه الزرقاء السطحية المتجددة (TRBSE)=(IRSE) +(ESEI)-(ESWO)	مليار متر مكعب/عام	11.10	الفاو إحصائيات المياه	قيمة مقدرة
إجمالي المياه الجوفية المتجددة (TRBS)=(IRS) +(ESI)-(ESO)	مليار متر مكعب/عام	0.30	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة مقدرة
إجمالي موارد المياه الزرقاء المتجددة (TRBER)=(TRBSE) +(TRBG)-(CES)	مليار متر مكعب/عام	11.40	وزارة المياه والصرف 2012	قيمة مقدرة
المياه الخضراء				
المياه الخضراء للزراعات المطرية	مليار متر مكعب/عام	0.04	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة مقدرة
المياه الخضراء للمراعي	مليار متر مكعب/عام	3.94	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة مقدرة
المياه الخضراء للغابات	مليار متر مكعب/عام	0.02	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة مقدرة
إجمالي الموارد المائية الخضراء المتجددة	مليار متر مكعب/عام	4.00	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة مقدرة
إجمالي الموارد المائية المتجددة	مليار متر مكعب/عام	15.40	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة مقدرة
المياه غير التقليدية				
مياه الصرف الناتجة عن الاستخدام المنزلي	مليار متر مكعب/عام	0.08	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	تقدير وطني

مياه الصرف المعالجة محليا	مليار متر مكعب/عام	0.30	تقدير المكتب الوطني للصرف	تقدير المكتب الوطني للصرف
مياه الصرف المعالجة محليا والمعاد استخدامها	مليار متر مكعب/عام	0.0003	تقدير المكتب الوطني للصرف	تقدير المكتب الوطني للصرف
مياه الصرف المعالجة محليا	مليار متر مكعب/عام	0.37	سيداري/المجلس العربي للمياه	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
مياه الصرف المعالجة محليا والمعاد استخدامها	مليار متر مكعب/عام	0.00	سيداري/المجلس العربي للمياه	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
مياه الصرف الزراعي (PAD)	مليار متر مكعب/عام	0.025	تقدير هيئة المراقبة	هيئة مراقبة قطاع المياه
إجمالي موارد المياه غير التقليدية	مليار متر مكعب/عام	0.475	سيداري/المجلس العربي للمياه	محتسبة من قيمة مقدرة
إجمالي موارد المياه الجوفية غير المتجددة القابلة للاستغلال	مليار متر مكعب/عام	50-100	AWRIM 2012	قيمة وطنية مقدرة
إجمالي موارد المياه غير التقليدية	مليار متر مكعب/عام	11.40	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة مقدرة
إجمالي الموارد المائية المتاحة	مليار متر مكعب / عام	11.85	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة مقدرة
المياه والاستخدامات				
إجمالي كميات السحب السنوي	مليار متر مكعب/عام	1.6	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة وطنية
كميات السحب للاستخدام المنزلي للمياه	مليار متر مكعب / عام	0.15	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة وطنية
كميات السحب للاستخدام الصناعي للمياه	مليار متر مكعب / عام	0.50	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة وطنية
كميات السحب للاستخدام الزراعي للمياه	مليار متر مكعب / عام	1.50	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة وطنية
استهلاك المياه الخضراء للاستخدام الزراعي	مليار متر مكعب / عام	0.03	سيداري/المجلس العربي للمياه	
إجمالي الاستخدامات الزراعية للمياه	مليار متر مكعب / عام	1.54	سيداري/المجلس العربي للمياه	
كميات السحب من المياه الزرقاء السطحية	مليار متر مكعب / عام	1.5	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/موريتانيا	تقدير
كميات السحب من المياه الجوفية الزرقاء	مليار متر مكعب / عام	0.1	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/موريتانيا	تقدير
كميات السحب من المياه الجوفية غير المتجددة	مليار متر مكعب / عام	0.00	سيداري/المجلس العربي للمياه	
إجمالي كميات السحب من الموارد المائية غير التقليدية	مليار متر مكعب / عام	0.0003	تقدير المركز الوطني للصرف	تقدير
المياه والتغيرات في استخدام الأرض				
إجمالي مساحات الزراعات المروية	هكتار	137000.00	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة إدارة سياسات المراقبة والتقييم / وزارة تنمية المناطق الريفية
إجمالي مساحات الزراعات المطرية	هكتار	000.00 31	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة إدارة سياسات المراقبة والتقييم / وزارة تنمية المناطق الريفية

مساحة الاراضي المروية المستخدمة	هكتار	000.00 18	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة إدارة سياسات المراقبة والتقييم / وزارة تنمية المناطق الريفية
إجمالي مساحات الزراعات المطرية المحتملة	هكتار	000.00 293	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة إدارة سياسات المراقبة والتقييم / وزارة تنمية المناطق الريفية
إجمالي مساحات الزراعات المطرية المطورة	هكتار	000.00 245	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة إدارة سياسات المراقبة والتقييم / وزارة تنمية المناطق الريفية
إجمالي مساحات الزراعات تحت النخيل	هكتار	000.00 10	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة إدارة سياسات المراقبة والتقييم / وزارة تنمية المناطق الريفية
إجمالي مساحات الزراعات المحتملة خلف السدود	هكتار	000.00 60	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة إدارة سياسات المراقبة والتقييم / وزارة تنمية المناطق الريفية
إجمالي مساحات الغابات	هكتار	000.00 242	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	وزارة البيئة
إجمالي مساحة الأراضي المشجرة	هكتار	000 060 3	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	وزارة البيئة
إجمالي مساحات المراعي	هكتار	800 429 14	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	وزارة البيئة
مساحة الغابات المتدهورة	هكتار	Year/ 5000	بنك التنمية الأفريقي 2005	وزارة البيئة
مساحة منطقة إعادة التشجير/عام	هكتار	Year/2000	بنك التنمية الأفريقي 2005	وزارة البيئة
مساحة منطقة الغابات المصنفة	هكتار	48000	بنك التنمية الأفريقي 2012- 2005	وزارة البيئة
المياه والخدمات				
تغطية مياه الشرب المحسنة	%	62.00	تقرير مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا / شراكة البيئة الفقيرة	قيمة وزارة المياه والصرف لعام 2012
تغطية مياه الشرب المحسنة بالمناطق الحضرية	%	65.00	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	قيمة وزارة المياه والصرف لعام 2012
تغطية مياه الشرب بالمناطق الريفية	%	60.00	تقرير مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا / شراكة البيئة الفقيرة	وزارة المياه والصرف لعام 2012
تغطية الصرف الصحي المحسنة	%	46.00	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	وزارة المياه والصرف لعام 2012
تغطية الصرف الصحي المحسنة بالمناطق الحضرية	%	60.00	وزارة القطاع	وزارة المياه والصرف لعام 2012
تغطية الصرف الصحي المحسنة بالمناطق الريفية	%	40.00	وزارة القطاع	قيمة مقدرة وطنية
طول شبكات مياه الشرب	كم	50000		تقدير الجمعية الوطنية للمياه
طول شبكات الصرف الصحي	كم	100		مسح أجرته الجمعية الوطنية للمياه لا يعتمد عليه بصورة كبيرة
طول شبكات الري	كم	15000		مسح أجرته الجمعية الوطنية لتطوير المناطق الريفية لا يعتمد عليه بصورة كبيرة

طول شبكات الصرف الصحي	كم	3000		مسح أجرته الجمعية الوطنية لتطوير المناطق الريفية لا يعتمد عليه بصورة كبيرة
سعة إمدادات المياه	مليار متر مكعب في السنة	غير متاحة		مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
سعة تخزين السدود	مليار متر مكعب في السنة	0.90	وزارة المياه والصرف 2012	بيانات وطنية
سعة تحلية المياه	سنتيمترفي السنة	50000	مسح أجرته الهيئة الرقابية	مسح أجرته الهيئة الرقابية
المياه والطاقة				
سعة الطاقة المائية المتوفرة	ميجاواط	30.00	وزارة البترول والطاقة والتعدين	قيمة وزارة البترول والطاقة والتعدين
الكهرباء المولدة باستخدام الطاقة المائية	جيجاواط في الساعة/ عام	120	وزارة البترول والطاقة والتعدين	قيمة وزارة البترول والطاقة والتعدين
المياه والسكان				
إجمالي عدد السكان	1000 نسمة	3378.254	المكتب الوطني للإحصاء	تصور المكتب الوطني للإحصاء
نصيب الفرد من موارد المياه الداخلية المتجددة	متر مكعب/فرد/عام	118.4	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	قيمة محتسبة
نصيب الفرد من موارد المياه الزرقاء المتجددة	متر مكعب/فرد/عام	4558	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	قيمة محتسبة
نصيب الفرد من إجمالي الموارد المائية المتاحة	متر مكعب/فرد/عام	4584.70	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	قيمة محتسبة
نصيب الفرد من المياه الزرقاء المسحوبة	متر مكعب/فرد	502	قيمة محتسبة	قيمة محتسبة
نصيب الفرد من المياه الخضراء امستهلكة	متر مكعب/فرد	1190.83	قيمة محتسبة	قيمة محتسبة
إجمالي	متر مكعب/فرد	1673.32	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة محتسبة
نصيب الفرد من استخدامات المياه في الزراعة	متر مكعب/فرد	446.55	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة محتسبة
نصيب الفرد من استخدامات المياه في الصناعة	متر مكعب/فرد	7.53	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة محتسبة
نصيب الفرد من استخدامات المباه المنزلية	متر مكعب/فرد	28.40	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة محتسبة
عدد السكان الذين لا يحصلون على خدمة مياه شرب محسنة	1000 ساكن	1679.50	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة محتسبة
عدد السكان الذين لا يحصلون على خدمة صرف صحي محسنة	1000 ساكن	2485.66	سيداري/المجلس العربي للمياه	قيمة محتسبة
المياه والصحة				
انتشار مرض الإسهال	% من الأطفال تحت سن 5 سنوات	18.30	منظمة الصحة العالمية	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
حالات من داء الحيات المبلغ بها	العدد	0.00	منظمة الصحة العالمية	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
حالات كوليرا المبلغ بها	العدد	2047.00	منظمة الصحة العالمية	
حالات بلهارسيا المبلغ بها	العدد			

ممارسة التبرز في الخلاء	%	44.00	إدارة الصرف الصحي	تقدير
المياه والنوعية				
الأكسجين المذاب	مختصر جزء من المليون	6.5	مسح في الجمعية الوطنية للمياه	قيمة متوسطة وطنية
تركيز الحموضة		7.8	مسح في الجمعية الوطنية للمياه	قيمة متوسطة وطنية
التوصيلية الكهربية	وحدة سيمنز لكل سنتيمتر	1000	مسح في الجمعية الوطنية للمياه	قيمة متوسطة وطنية
تركيز الفسفور	جزء لكل مليون	0.5	مسح في الجمعية الوطنية للمياه	تقدير
المياه والمناخ				
عدد أحداث الفيضانات طبقًا للتصنيف 1	العدد	4.00	جامعة دارتموث	مسح بوزارة البيئة
عدد أحداث الفيضانات طبقًا للتصنيف 1.5	العدد	2.00	جامعة دارتموث	مسح بوزارة البيئة
عدد أحداث الفيضانات طبقًا للتصنيف 2	العدد	0.00		مسح بوزارة البيئة
المياه والنظم الإيكولوجية				
سلالات من الثدييات المحمية	العدد	61	بنك التنمية الأفريقي 2012-2005	جديد
سلالات الثدييات المعرضة للخطر	العدد	10	بنك التنمية الأفريقي 2012-2005	جديد
سلالات الطيور المحمية	عدد	10	بنك التنمية الأفريقي 2012-2005	جديد
سلالات الطيور المهددة بالانقراض	عدد	3	بنك التنمية الأفريقي 2012-2005	جديد
نباتات وعائية	عدد	1100	بنك التنمية الأفريقي 2012-2005	جديد
نباتات وعائية مهددة بالانقراض	العدد	3	بنك التنمية الأفريقي 2012-2005	جديد
عدد المناطق الرطبة	العدد	3	تقرير شراكة البيئة الفقيرة لعام 2013	جديد
إجمالي مساحة المناطق المحمية	هكتار	1746000	بنك التنمية الأفريقي 2012-2005	جديد
المياه والنواحي الاقتصادية والاجتماعية				
إنتاجية المياه				
إنتاجية المياه في المجال الصناعي "محصول لكل قطرة"	دولار /متر مكعب	74.44	سيداري/المجلس العربي للمياه	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
التوظيف في مجال الصناعة	وظيفة/مليون متر مكعب	112.3	تقدير وزارة الصناعة	
التوظيف في مجال الزراعة	وظيفة/مليون متر مكعب	285.85	سيداري/المجلس العربي للمياه	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
إنتاجية المياه في المجال الزراعي "وظيفة لكل قطرة"	دولار /متر مكعب	1.06	سيداري/المجلس العربي للمياه	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
تعريفة المياه والصرف الصحي كنسبة مئوية من متوسط دخل الأسرة	%	غير متاحة		بيانات غير متاحة

المياه والتمويل				
النفقات العامة المتعلقة بمشروعات المياه	مليون دولار أمريكي	200	وزارة المالية	
مساعدات تطوير الشئون الخارجية للمياه إجمالي (2009- 2012)	مليون دولار أمريكي	93.97	سيداري/المجلس العربي للمياه	
المعونات الأجنبية لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي (في متوسط سنوي)	مليون دولار أمريكي	31.32	سيداري/المجلس العربي للمياه	
النسبة المئوية من الموازنة الوطنية الموجهة لقطاع المياه والصرف الصحي	%	1.10	وزارة القطاع	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
المياه والتجارة				
حجم المياه الافتراضية الزراعية المستوردة	مليار متر مكعب/عام	2.64	سيداري/المجلس العربي للمياه	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
حجم المياه الافتراضية الزراعية المصدرة	مليار متر مكعب/عام	0.03	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	مسح بشأن التصدير والأسماك
المياه والحوكمة				
وجود خطة للإدارة المتكاملة للموارد المائية	نعم/لا	غير متاحة		مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا
وجود لنظام وطني للتقييم والمتابعة والتقرير عن المياه والصرف الصحي	نعم/لا	نعم		نظم قائمة تحت التطوير
تصاريح المياه السطحية المستخرجة إلى اليوم	متر مكعب/السنة	8	مستند استراتيجية وزارة المياه والصرف لعام 2012	تقدير
كميات الفواقد المادية	%	34	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	القيمة التقديرية إلى أن يتم التحقق منها
كميات الفواقد التجارية	%	15	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	القيمة التقديرية إلى أن يتم التحقق منها
الكفاءة الكلية لاستخدام المياه		72.19	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا	
مؤشر استدامة المياه /مؤشر الاستنزاف		26.22	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا	
التصرفات من مياه الصرف والصرف الصحي		0.00	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	
التصرفات العابرة للحدود من مياه الصرف والصرف الصحي		0.00	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	
المياه والعلاقات الدولية				
نسبة الاعتماد على الموارد المائية المشتركة	%	96.00	سيداري/المجلس العربي للمياه	هذه هى مياه نهر السنغال والمياه الجوفية لدهار ، نيما في الشرق

الاتفاقات الثنائية/متعددة الأطراف و/ أو مذكرات التفاهم وآليات التعاون المتعلقة بالموارد المائية المشتركة ومصادر المياه المشتركة	العدد	2	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	
عدد الدول المتشاطئة على الموارد المائية المشتركة		3	مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا/ موريتانيا	

تتطلب أعمال المراقبة والتقييم لقطاع المياه والصرف الصحي تعريفاً للمؤشرات الهامة التي تحدد الكمية وتبسّط الظاهرة وتساعد على فهم الحقائق المعقدة. وستساعد هذه المؤشرات على تعزيز جهود المراقبة والتقييم التي تبذلها كل دولة على حدة ومجتمعة في المنطقة فيما يخص هذه القضية الإقليمية.

هذه المؤشرات التي تم إضافتها خصيصاً لموريتانيا هي كالتالي:

١. المياه والخدمات:

- عدد الشبكات المعينة من قبل وكلاء الخدمة للهيئة الرقابية.

٢. المياه وتغير استخدام الأرض:

- المناطق السطحية للأراضي المتدهورة بسبب الري و/ أو إساءة استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية (تنمية مهملة).
- المنطقة السطحية للأراضي المتدهورة بسبب عوامل التعرية.
- المنطقة السطحية للغابات المتدهورة.
- المنطقة السطحية لإعادة التشجير/عام.
- المنطقة السطحية للغابات المحمية.

٣. المياه والنظم البيئية:

- سلالات الثدييات المحمية.
- سلالات الثدييات المهددة بالانقراض.
- سلالات الطيور المحمية.
- سلالات الطيور المهددة بالانقراض.
- النباتات الوعائية.
- النباتات الوعائية المعرضة للخطر.
- عدد المناطق المحمية.
- إجمالي المنطقة السطحية الخاصة بالمناطق المحمية.

٤.المياه والجودة:

الحالات المذكورة من البلهارسيا

٤. تحليل حالة المياه في موريتانيا

تظهر التحليلات الخاصة بحالة المياه في موريتانيا في جزء كبير من المؤشرات، أنه قد تم تقدير القيم المكتسبة بالأخص هذه القيم المتعلقة بفئة تقييم أداء المياه والمعلومات المتاحة عن موارد المياه.

أما بالنسبة للمياه الجوفية، فإن موريتانيا ذات المساحة الشاسعة لديها أنظمة للطبقات الصخرية المائية التي لا يتوفر معلومات هيدرولوجية كافية حولها في الوقت الحالي، تتوفر فقط للباحثين عن معلومات بشأن الترسبات في ترارزة في الحوض السنغالي الموريتاني وظهر نعمة بسبب احتمالية إمداد مدينة نواكشوط ومدن منطقة نعمة في الجزء الشرقي من موريتانيا بالمياه. وبالنسبة لهذا الأخير، لا يزال هناك طبقات صخرية مائية مثل عرض طبقات المياه الجوفية والاحتياطيات وغيرها، وفي أجزاء أخرى في الدولة توقفت طبقات المياه الجوفية حيث تقتصر الأبحاث على تركيب المثاقب لتزويد السكان بالمياه. وعلى الصعيد الوطني، يراقب المركز الوطني للموارد المائية فقط في ١٦ حقل وهذا الرقم يجب أن يتضاعف ثلاثة مرات بحلول ٢٠١٥، ومع هذا فإن نقص الوسائل لن يضمن مراقبة هذه المجالات على نحو منتظم.

وفيما يتعلق بالمياه السطحية، والتي بدأت تعبئتها من خلال إنشاء قسم الهيدرولوجيا والسدود، وهو قسم أُنشئ حديثا بدون خبرة كافية. وتعتبر أدوات تقدير أو قياس المياه السطحية ليست مطورة إلى حد كبير.

يدير المكتب الوطني للأرصاد الجوية محطات الارصاد الجوية وتوجد هذه المحطات في المناطق السكانية ويتناقص عددها في الصحراء الشاسعة، ويعقد هذا الوضع من البيانات المتطابقة والبيانات الصادرة من ممثل الأرصاد الجوية للدولة.

وفيما يتعلق بفئة أداء المياه والتمويل، فنلاحظ أن التمويل المقدم على مدة زمنية طويلة الأجل يتجاوز العام من تاريخ توقيع الاتفاقية وأنه من الصعب تحديد نسبة التمويل الموافقة للسنة المستهدفة. وعلاوة على ذلك، يشتمل تمويل المشروع على أنشطة متعددة بدون أي إشارة إلى نسبة تمويل كل نشاط مما يشكل صعوبة في معرفة مقدار التمويل المخصص للقطاع المائي.

وبالنسبة للمياه والتجارة، فإن كمية المياه الافتراضية تعتمد على الواردات والصادرات من المنتجات الغذائية، ويتبين أنه يتم تهريب منتجات كثيرة من الرقابة الجمركية والتي تعد المصدر الرسمي لهذه البيانات.

وعند مناقشة المنتجات المستوردة، يتم استيراد كمية كبيرة من الخضروات والفاكهة من الدول المجاورة بدون أن تُسجل في الرقابة الجمركية، وتوجد تقديرات للبيانات التي يتم الحصول عليها بنسبة هذه المنتجات.

ويحدث المثل للمنتجات المصدرة نلاحظ أيضا تصدير كميات كبيرة من الماشية والأسماك للدول المجاورة بدون تسجيلها في الرقابة الجمركية أو أي قسم آخر.

وبشأن فئة المياه والحوكمة، ترتبط المؤشرات بالصراعات التي تحدث وليس هناك هياكل مسئولة عن جمع هذه البيانات أو عدد التصاريح.

يوضح تحليل وضع المياه في موريتانيا أنه بالنسبة لمعظم المؤشرات، فإن القيم التي تم الحصول عليها تقديرية، خاصةً ما يتعلق منها بفئة المياه المتاحة وبوضع معرفة المصادر المائية.

وبالنسبة للمياه الجوفية، فإن البلد شاسعة وبها عدة نظم لمستودعات جوفية تُعتبر في الوقت الحالي معلومات مائية جيولوجية غير معروفة بالنسبة لمعظمها. أما طبقات الترسبات في تراترزا بالحوض السنغالي الموريتاني وظهر نيما فهما فقط اللذين تمت دراستهما بسبب قدرتهما على الإمداد بالمياه لمدينة نواكشوط والمدن في منطقة نيما شرق البلاد. وبالنسبة لهذا الحوض الأخير، لا تزال هناك تساؤلات عدة منها سمك المستودعات الجوفية، والاحتياطي، إلخ... أما في بقية أنحاء الدولة، فالمستودعات الجوفية متقطعة، والدراسات دقيقة وتقتصر على الحفر لإمداد السكان. وعلى المستوى الوطني، فلا يوجد سوى ١٦ حقل تجميع يتم رصدها بمعرفة المركز القومي للمصادر المائية. كان من المتوقع أن يتضاعف هذا العدد ثلاث مرات في ٢٠١٥، إلا أنه نظرًا لضعف الإمكانيات، ليس ممكنًا متابعة الحقول الستة عشر بانتظام.

أما فيما يتعلق بمياه السطح، فلقد بدأ تعبئتها من خلال إنشاء إدارة المياه والسدود، وهي إدارة جديدة تتمتع بخبرة طويلة. إلا أن أدوات تقدير أو قياس مياه السطح ليست متطورة.

تُدار محطات الأرصاد بمعرفة المكتب القومي للأرصاد، وهي كائنة بالمناطق المأهولة بالسكان، أما المنطقة الصحراوية الشاسعة في البلاد، فلا يوجد بها محطات. وهذا الوضع يجعل من الصعب جمع بيانات الأرصاد المتجانسة والمعبرة عن البلد.

ولا تعمل نظم المعلومات للرصد على المستوى القومي بشكل جيد، حيث يوجد عدة قواعد بيانات صغيرة في الهيئات المختلفة العاملة في قطاع المياه، ولكن نادرًا ما يتم تحديثها، وغالبًا ما تكون في هيئة ملفات أكسل، باستثناء المركز القومي للمصادر المائية الذي توجد به قاعدة لأماكن المياه الجوفية التي يمكن أن تشكل نقطة بداية لإنشاء قاعدة بيانات جيدة.

وتقدر المصادر المائية المتجددة في موريتانيا بقيمة ١٥,٥٠ مليار متر مكعب، منها ١١,٤ مليار متر مكعب مياه زرقاء و١١ مليار متر مكعب مياه سطحية و٠,٤ مليار متر مكعب من أصل جوفي. ويقدر حجم المياه الخضراء بقيمة ٤ مليار متر مكعب، والمياه غير التقليدية ٠,٤٧ مليار متر مكعب. وتتضح تلك البيانات من خلال الشكل (١) فيما بعد:

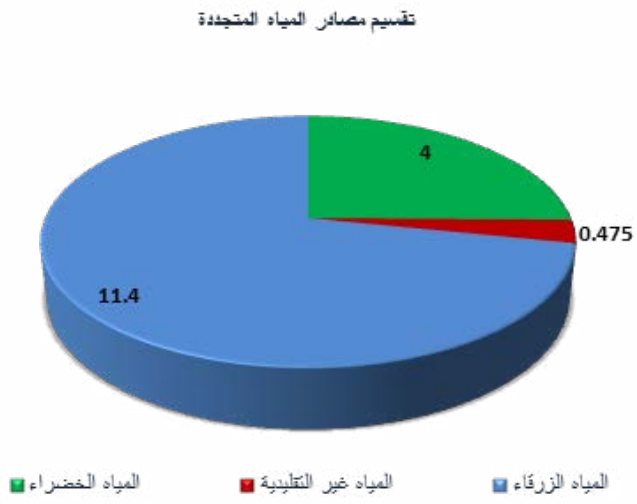

شكل ١. توزيع الموارد المائية المتجددة

حجم كميات سحب المياه في ٢٠١٢ تُقدر بقيمة ١,٧ مليار متر مكعب، وتستخدم الزراعة وحدها ١,٥ مليار متر مكعب. ويظهر التوزيع لكل مستخدم في الشكل (٢) فيما بعد:

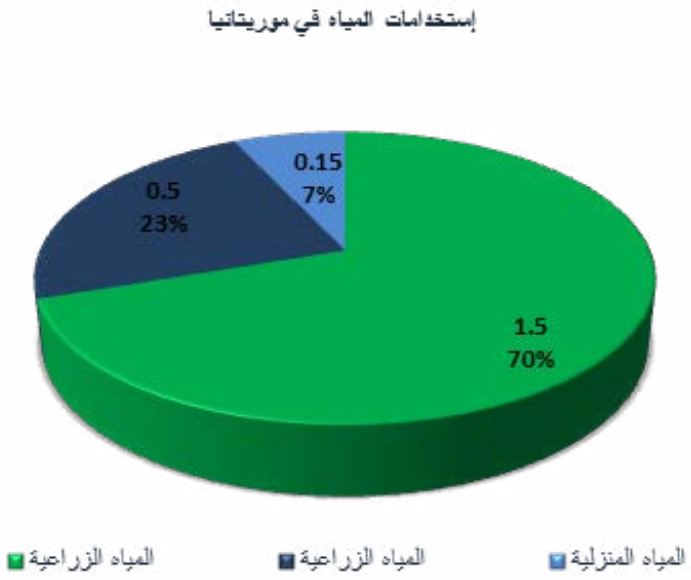

شكل ٢. استخدامات المياه في موريتانيا

شكل 3. مصادر المياه الخضراء المتجددة في موريتانيا

شكل 4. مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية في موريتانيا

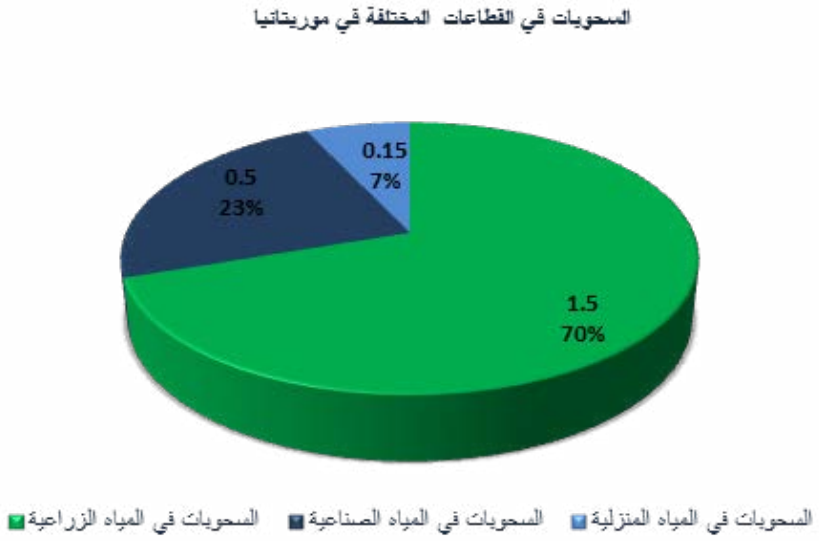

شكل 5. السحوبات في القطاعات المختلفة في موريتانيا

شكل 6. الاستخدام الزراعي للمياه الزرقاء والخضراء في موريتانيا

شكل 7. الاستخدام الزراعي للمياه الزرقاء والخضراء في موريتانيا

الحصول على المياه المحسنة في موريتانيا بشكل عام في ٢٠١٢ يُقدر بنسبة ٦٢٪. أما المعدل الأعلى فتم تسجيله في المنطقة الحضرية حيث سجل ٦٢٪ مقابل ٦٠٪ في المناطق الريفية. والشكل (٣) يقدم توضيحًا للحصول على المياه في موريتانيا.

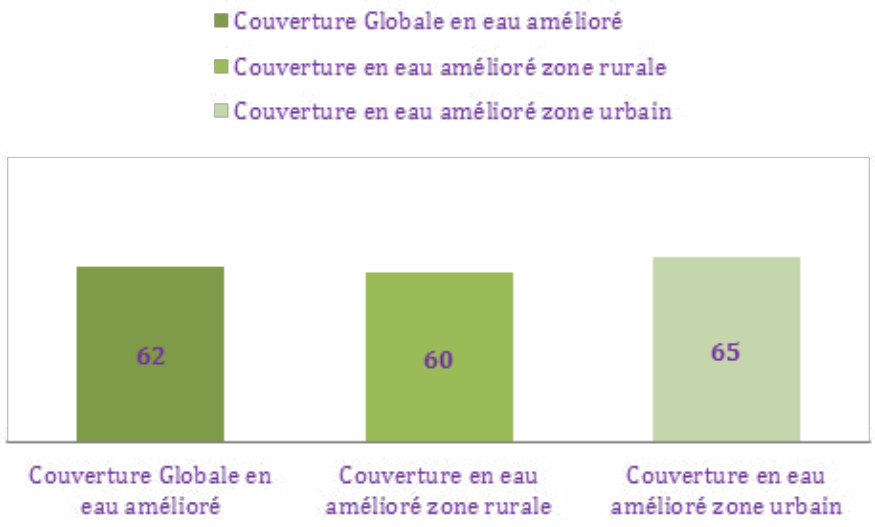

شكل 8. معدل الحصول على المياه في ٢٠١٢

يُقدر المعدل العام لغطاء الصرف الصحي المحسن بنسبة ٤٦٪. أما النسبة الأعلى فتم تسجيلها في المنطقة الحضرية حيث سجلت ٦٠٪ مقابل ٤٠٪ في المناطق الريفية (انظر الشكل ٤) فيما بعد:

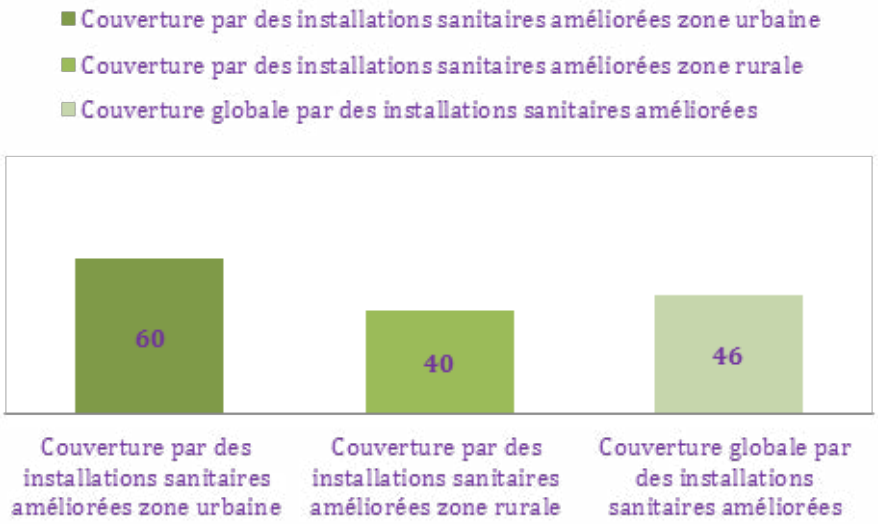

شكل 9. معدل الحصول على خدمة الصرف الصحي في ٢٠١٢

أما بالنسبة لفئة أداء المياه والتمويل، فنلحظ تخصيص التمويلات على فترات طويلة تتعدى السنة من تاريخ توقيع الاتفاق، فيكون من الصعب القيام بالتمويل الخاص بالعام المستهدف. وكذلك، فإن تمويل المشروعات يتضمن عدة أنشطة دون الإشارة لقيمة كل نشاط، مما يجعل الاستعلام عن قيمة التمويل الموجه لقطاع المياه أمرًا عسيرًا. إلا أن المساعدات الخارجية للمياه والصرف الصحي لعام ٢٠١٢ بلغت ١٢٤ مليون دولار، أما النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي المخصصة لقطاع الصرف الصحي والنظافة، فتبلغ ٠,١٣٪.

وبالنسبة للمياه والتجارة، فإن كمية المياه الافتراضية تعتمد على الواردات والصادرات من المنتجات الغذائية. ولقد اتضح عدم خضوع عدة منتجات للرقابة الجمركية، وهي المصدر الرسمي لتلك البيانات.

وهكذا، يتم استيراد كميات كبيرة من الفواكه والخضروات من الدول المجاورة بدون تسجيلها في الجمارك. والبيانات التي يتم الحصول عليها بالنسبة للواردات تقديرية.

والأمر نفسه بالنسبة للصادرات، حيث نلحظ أيضًا أن تصدير عدد كبير من رؤوس الماشية والأسماك القارية للدول الحدودية لا يتم تسجيله في الجمارك أو أي مرفق آخر.

أما فيما يتعلق بفئة المياه والحوكمة، فإن المؤشرات المتعلقة بالنزاعات، فلا يوجد هيئة معنية بجميع البيانات وكذلك عدد التصاريح.

ونظرًا لأوجه القصور التي تم تحديدها في المجال المؤسسي والفني، فيكون من الضروري تنفيذ مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا MEWINA٢ حول نواحي تنمية القدرات المؤسسية والفنية المناسبة لقطاع المياه في موريتانيا من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بجمع البيانات، وإعداد ونشر تقارير التحليلات، ورصد وتقييم القطاع.

ويتعين على خطة عمل هذا المشروع المذكور إقامة إطار مؤسسي وفني يتيح متابعة مجمل البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي يتم الحصول عليها من خلال وضع معدات قياس المياه، وقواعد ونظم المعلومات الجيدة التي تسمح بإعداد تقارير منتظمة حول وضع المياه.

ونظرًا لأوجه القصور التي تم تحديدها في المجال المؤسسي والفني، فيكون من الضروري تنفيذ مشروع التقييم والمتابعة لقطاع المياه بدول شمال أفريقيا MEWINA٢ حول نواحي تنمية القدرات المؤسسية والفنية المناسبة لقطاع المياه في موريتانيا من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بجمع البيانات، وإعداد ونشر تقارير التحليلات، ورصد وتقييم القطاع.

ويتعين على خطة عمل هذا المشروع المذكور إقامة إطار مؤسسي وفني يتيح متابعة مجمل البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي يتم الحصول عليها من خلال وضع معدات قياس المياه، وقواعد ونظم المعلومات الجيدة التي تسمح بإعداد تقارير منتظمة حول وضع المياه.

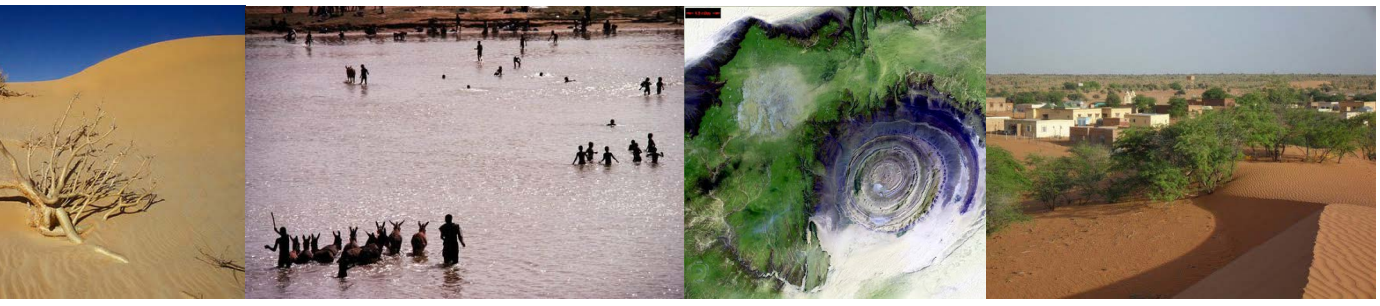

شكل 10. الطاقة الكهرومائية

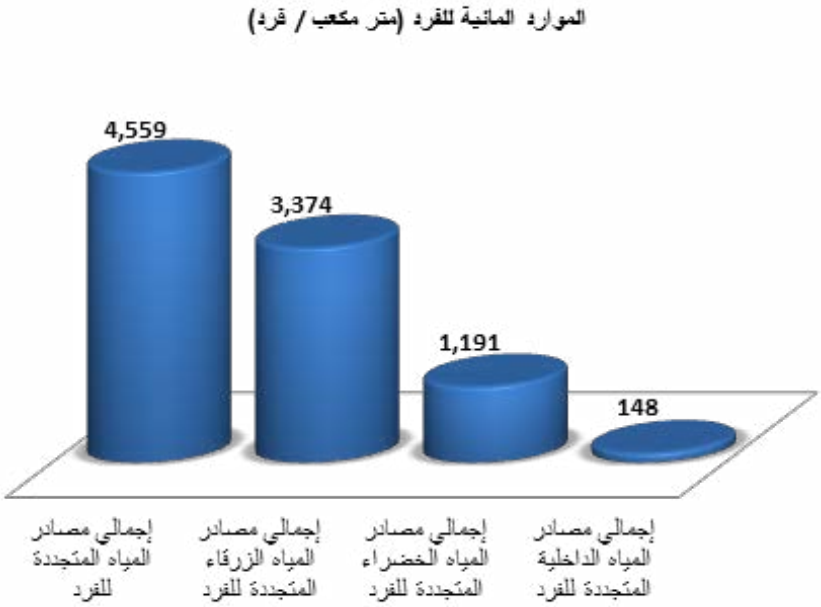

شكل 11. الموارد المائية للفرد

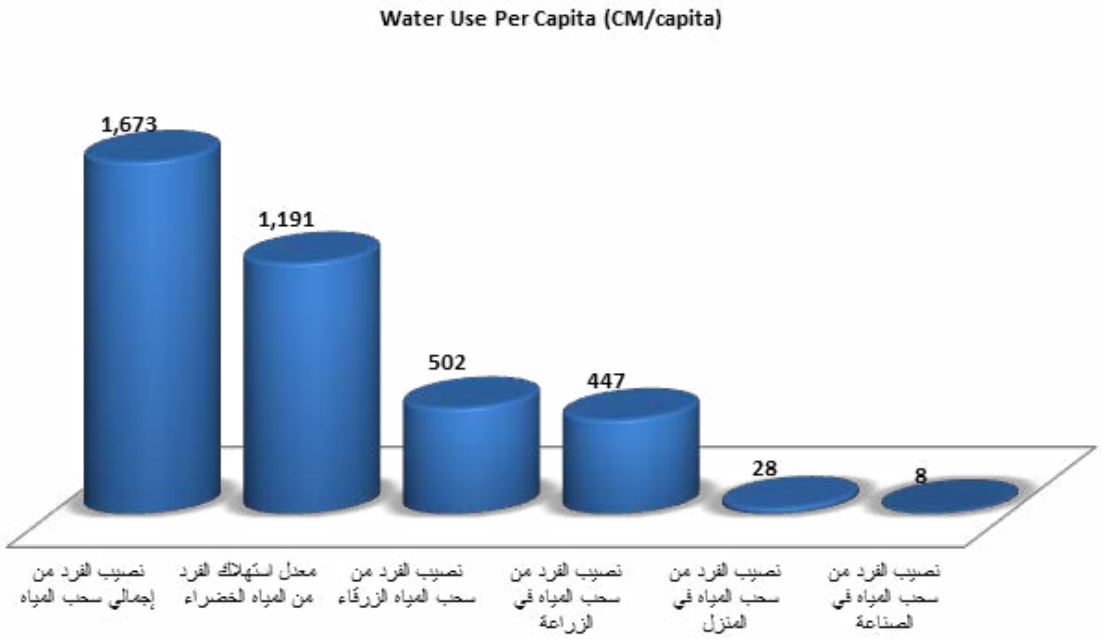

شكل 12. نصيب الفرد من استخدام المياه

شكل 13. المواقع والأراضي الرطبة

٥. الخاتمة والتوصيات

في هذا التقرير اقتُرحت مجموعة من فئات المؤشرات لوصف حالة المياه على الصعيد الوطني. وتتضمن كل فئة من المؤشرات مجموعة من المعايير لمراقبتها وتقييمها، وذلك بالإضافة إلى بعض فئات المؤشرات، تم إضافة بعض المعايير المعينة من موريتانيا إلى مجموعة المؤشرات المبينة في التقرير الخاص بحالة المياه في مشروع مونا.

أما بالنسبة إلى فئة موارد المياه، يقدر الحجم الإجمالي لموارد المياه الزرقاء المتجددة في موريتانيا تقريبا بحوالي ١١,٤ مليار متر مكعب بما في ذلك حجم ١١ مليار متر مكعب الذي يتكون من مياه سطحية زرقاء إضافية تُصرف في نهر السنغال وتقيم موارد المياه الخضراء حوالي ٤ مليار متر مكعب ((CEDARE/AWC).

تصل نسبة الانسحاب الزراعي من أراضي موريتانيا إلى ١,٥ مليار متر مكعب بينما يبلغ الانسحاب المحلي والصناعي ٠,١٥ مليار متر مكعب و٠,٥ مليار متر مكعب على التوالي.

تظهر فاعلية المياه معدل انسحاب المياه المهدرة أو مياه الصرف المعالجة إلى الانسحاب من المصادر الأصلية (المياه الزرقاء والخضراء) وبسبب عدم شيوع معالجة المياه في موريتانيا، فإن فاعلية المياه ضعيفة للغاية.

أما مؤشر استدامة المياه الذي يظهر معدل انسحاب من المصادر الأصلية للمياه وموارد المياه المتجددة، تبلغ نسبة هذا المؤشر ٢٦٪، وتبين هذه النتيجة أن موارد المياه من المحتمل أن يتجاوز تحركها بمعدل أكبر من انسحاب المياه.

يذكر هذا التقرير النواحي الاقتصادية المتعلقة بالمياه، ويؤكد على الاختلافات الضخمة بين إنتاجية المياه الصناعية وإنتاجية المياه المستخدمة في الزارعة وتظهر المقارنة بشكل واضح أنها في صالح الصناعة على الزراعة عندما تساهم في الاقتصاديات الوطنية، ومع ذلك يجذب قطاع الزراعة عدد كبير من القوى العاملة في مناطق الريف.

تعتمد الدولة بشكل كبير على نهر السنغال العابر للحدود فيما يتعلق بموارد المياه والمياه الكهرومائية.

ويلاحظ وضع تقدير لعدد كبير من المؤشرات والقيم المكتسبة مثل حالة المياه والاحتمالية بجانب المياه الجوفية والمياه السطحية وسقوط الأمطار ولا تراقب الهياكل الوطنية مؤشرات أخرى حيث إنها بالأساس مؤشرات تتعلق بحق الحصول على المياه والتصاريح.

ويوصي بتطوير القدرات لتحسين المعلومات الصادرة عن موارد المياه بالإضافة إلى استحواذ الدولة على أدوات ومعدات التنفيذ، ويجب فحص الهيكل المؤسسي للتمكين من مراقبة المؤشرات التي لم توضع تحت المراقبة بعد وبالأخص تلك المتعلقة بحق الحصول على المياه.

٦. المرفقات

Assane Gaye 2013 ! Etat d'avancement de la mise en œuvre des objectifs d'Eau et d'Assainissement en Afrique ; Rapport 2013 sur performance de la Mauritanie

MEWINA 2013 : rapport de l'état de l'eau dans les pays de l'Afrique du Nord 110p

MEWINA 2013 : Evaluation rapide du secteur de l'eau et de l'assainissement 81p

Ministère de l'hydraulique et de l'Assainissement; 2012: Etude pour un état de lieu des données nécessaires à l'élaboration des indicateurs d'accès à l'eau potable et à l'assainissement, IRC, Mauritanie, 147p

Ministère de l'hydraulique et de l'Assainissement; 2012 : plan stratégique du Ministère de l'Hydraulique et de l'Assainissement. 10 p.

Ahmed. Zeidane O. M. M., 2012. Mobilisation des eaux de surface pour des AEP Exemples : AEP Fleuve, AEP Aftout Echarghui, Mare de Kankoussa, Barrage de Tintane et Bassins de rétention, Communication au Séminaire National sur l'Etat des lieux et perspectives du secteur de l'Hydraulique et de l'Assainissement, Direction de l'Hydrologie et des Barrages (DHB), Mauritanie, 27p.

OMVS (2011) : actualisation de la monographie hydrologique du fleuve Sénégal

OMVS (2011). Etat de l'environnement du bassin du fleuve Sénégal 20062010-: rapport final. OMVS

OMVS (2009). SDAGE Du Fleuve Senegal: Etat des lieux et diagnostic. OMVS

MAURITANIA, 2008, Conférence de haut niveau sur: L'eau pour l'agriculture et l'énergie en Afrique: les défis du changement climatique Syrte, Jamahiriya Arabe Libyenne, Rapport National d'Investissement 1517- décembre 2008.

NET-AUDIT Audit & Conseil, 2008, Profil Environnemental et de Pauvreté de la commune de Foum Gleïta Wilaya du Gorgol, Rapport, Projet Articulation entre Pauvreté et Environnement (APE), Ministère Délégué Auprès du Premier Ministre Chargé de l'Environnement (MDE), Mauritanie, 107p

HYDROCONSEL M. & TENMIYA, 2006. Inventaire exhaustif des points d'eau de des Hodhs et de l'Assaba, Rapport Final, PARSEAE, Centre National des Ressources en Eau (CNRE), Ministère de l'Hydraulique et l'Energie, Mauritanie, 104p.

KENANA ENGINEERING& TECHNICAL SERVICES, LTD. (KETS)., 2011, Feasibility study Draft Irrigation Report, Volume 5, Mauritania Sugar Project, State of Gorgol, Ministry of Rural Development, Mauritania, 33p.

LAHMEYER I . & SCET R., 2004. Expertise pour l'auscultation du barrage et le suivi de l'envasement de la retenue de Foum Gleïta, Rapport final Provisoire, SONADER, Ministère du Développement Rural et de l'Environnement, Mauritanie, 74p.

HYDROCONSEL M., 2004. Inventaire exhaustif des points d'eau de la wilaya du Gorgol, Rapport Final, SCAC, France, Centre National des Ressources en Eau (CNRE), Ministère de l'Hydraulique et l'Energie, Mauritanie, 54p

DIAGANA B., 2002. Note sur les ressources en eau de la Mauritanie, 17p.

CARUBA R. et DARS R., 1991. Géologie de la Mauritanie, Université de Nice Sophia Antipolis, Institut supérieur scientifique, Nouakchott, 321 p.

ONS (Office National des Statistiques), 1977, 1988 et 1999. Recensement général de la population et de l'habitat, années 1977, 1988, 1999. République Islamique de Mauritanie. Nouakchott

1994	IRIM	Colloque international organisé par le Ministère de l'Hydraulique et de l'Energie sur Eau, Environnement, Développement (communiqué Bassirou Diagana, et communiqué Houssein Ould Jiddou)
2002	PHY	Etude des ressources en eau du Dhar de Néma et de Oualata (rapport fin de la phase 3)
1990	PNUD	Ressources en eau de surface non pérenne
1990	PNUD	Les eaux souterraines de Mauritanie
1981	DH	Atlas Hydrologique de la Mauritanie
1975	BRGM	Notice explicative de la carte géologique au 1 /1000 000e de la Mauritanie
1992	ORSTOM	Evaluation hydrologique de l 'Afrique sub- saharienne des pays (Pays de l'Afrique de l'Ouest)
1991	DH	Ressources en eau des nappes alluviales de l'Adrar (Volet hydraulique du projet Oasis)

BASE DE DONNEES CONSULTEES

- Base de données de la DAR,
- Base de données de l'ONM,
- Base de données du CNRE.